

الاقتصاد والعلوم السياسية



مجلة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والسياسية - العدد (1) 2004 ف

البحوث الاقتصادية والعلوم السياسية التي تواجهها في ليبيا

تجارب وأشكاليات نقل التكنولوجيا إلى الإدارة العربية

واقع البحث العلمي ومعوقاته في الدول العربية

الإعلام والسياسة الخارجية الليبية

الخصائص

والميزانية العمومية

مفاهيم جديدة

لإحتكار التقنية





ونحن نستأنف مسيرة العطاء في موقع نبيل
آخر..

نهدي بداية هذا الجهد .. إلى كل الذين لم
تشهم مرارة الواقع عن التقدم نحو مصاعبه
التي فاقت الصخر صلالة يحفرونه بأظافرهم
فكتبوا التاريخ بثورة متجددة على كل الصعد
وكانوا البلسم لجراح المعاناة الطويلة ..
إلى كل المخلصين .. إلى كل المبدعين وكل
الأوفياء الصادقين للوطن والثورة وعز قائدها .

نهدي هذه البداية

صلاح عياد المقرئ
منسق التحرير

مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

مجلة نصف سنوية تصدر عن مركز التدريب والبحوث الاقتصادية والسياسية

لجنة التحرير:

د . حافظ شعيل عمرو

د . علي منصور

د . محمد عامر الحمادي

د . أسامة بن منصور

منسق التحرير:

صلاح عياد المقرري

جمع وإخراج وتنفيذ



ساطع للخدمات الإعلامية والأعمال الفنية

طباعة

مطبعة جامعة الفاتح

إشراف

إدارة المطبوعات والمكتبات بجامعة الفاتح

المحتويات

9	تقديم
13	اتجاهات التنمية الاقتصادية والعقبات التي تواجهها في ليبيا د - حافظ شعيلي صمرو
23	مؤشرات هامة لتقييم الأداء المصرفي د - محمود عبد الحفيظ المغنوب
27	قضايا واشكاليات نقل التكنولوجيا إلى الإدارة العربية د - علي محمد منصور
37	المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر المدرسة النقدية د - منجد عبد اللطيف أحمد
45	واقع البحث العلمي ومعوقاته في الدول العربية الطاهر محمد نصر الهيلي
53	تطور الفكر المالي في الحضارات القديمة أ - علي المهدي ناصف
57	المخصصات والميزانية العمومية أ - ناصر بن عمران
59	اقتصاديات التعليم في الجماهيرية (الواقع والأفاق) أ - جلال الهادي
67	الخصخصة أ - أسامة محمود بن منصور
73	مفاهيم جديدة للاحتكار التقنية أ - عماد السايح
77	أثر زيادة عرض النقد في نمو الناتج المحلي الإجمالي د - مننى عبد الإله ناصر - د - منجد عبد اللطيف أحمد
81	دراسة تحليلية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في الدول العربية د - محمد عامر الحمادي
85	أثر المديونية العربية على الناتج المحلي الإجمالي بهذه الدول لؤي الهادي محمد حواص
105	الأعلام والسياسة الخارجية الليبية صلاح الدين عياد عطية المقرئ

تقديم

أصبح من اللازم علينا الاعتراف بأن السبيل الوحيد لزيادة الوعي الشعبي هو تحقيق مؤشرات علمية وفنية تساعدنا على النهوض والتقدم ومجاراة الدول المتقدمة في العالم باتباع خطط تطور القدرات الذاتية لتتلاءم مع الغايات والأهداف والطموحات التي نسعى للوصول إليها بالاعتماد على تنفيذ آليات واستراتيجيات تحدد وتركز على أولويات المناشط البحثية وإذ يسرنا ان نضع بين يدي الأخوة القراء الاعزاء العدد الأول من مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الفاتح في محاولة لتكون أحد المنابر العلمية الاعلامية في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة للتحليل والبحث العلمي في كافة أنشطة القطاعات المختلفة وخلق انسجام وتوافق مع ما يقدم من بحث وعلم ومعرفة مع متطلبات المجتمع الانسانية وتحقيق أكبر نوع من المشاركة العامة في تقديم المقترحات والتصورات العلمية والقيام بجميع الدراسات المتعلقة باحتياجات أفراد المجتمع لذلك دعت الضرورة إلى الاهتمام الكبير واللامحدود بالبحث العلمي باعتباره وسيلة وركيزة أساسية من وسائل وركائز تقدم المجتمعات عن طريق التنمية الاقتصادية وتخفيف العبء على الميزانية العامة وإتاحة الفرص أمام القطاع الخاص والشركات والتشراكات في المساهمة والتمويل ودعم الاقتصاد الوطني.

أن مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية هي بادرة وخطوة نسعى من خلالها لتقديم مساهمة فعلية لمجتمعنا من أجل النهوض والتقدم والانتقال من مسار الدول المتخلفة إلى مصاف الدول المتقدمة وعبر هذه الأسطر البسيطة والمتواضعة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأخوة أعضاء هيئة التدريس بالكلية الذين شاركوا ببحوثهم العلمية الموقرة مساهمة منهم في تقديم دور محوري في نشر الوعي وتقديم المعرفة الطبيعية ومخاطبة العقل والوجدان.

د. حافظ شعيلي حمرو

أمين اللجنة الشعبية لكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية

- ترحب المجلة بمشاركة الكتاب من داخل ليبيا وخارجها بتقديم المقالات والبحوث والأوراق المقدمة إلى المؤتمرات والندوات العلمية وملخصات عن الرسائل الجامعية، وكذلك بتعقيبات القراء واستفساراتهم، طبقاً للشروط التالية:-
- 1- تنشر المجلة المقالات التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر إلى جهات أخرى، على أن تكون ذات علاقة وثيقة بمجالات تخصصات الكلية.
 - 2- تخضع جميع المقالات المقدمة للتقويم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
 - 3- تعبر المقالات التي تنشر في المجلة عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة على رأى هيئة التحرير.
 - 4- تراعى قواعد النشر العلمية عند إعداد المقالات، وفقاً للمعايير العلمية ومستوفياً لشروط التوثيق ومحتوياً على قائمة المراجع.
 - 5- المقال الذي يقدم للمجلة لا يعاد لكاتبه.
 - 6- تشعر المجلة كاتب المقال المقبول بموعد نشره، مع تزويده بنسخة من المجلة.
 - 7- تصرف مكافأة رمزية عن المقال الذي يجاز نشره.

توجه المراسلات المتعلقة بالمجلة على العنوان التالي:

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة الفاتح - القاطع (ب) هاتف: 4625910

صندوق بريد:

توجه المراسلات المتعلقة بالاشتراك في المجلة على العنوان التالي:

قواعد النشر في المجلة

- يراعى في المقالات المقدمة للنشر في المجلة أن تكون متسمة بالجدية والأصالة والموضوعية، وأن تكون بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح مع الالتزام بما يلي:
- 1- يجب ألا يزيد حجم المقال المقدم على (30) صفحة.
 - 2- تقدم نسختين من المقال، تكون النسختان مطبوعتان على وجه الصفحة فقط مع ترك مسافة سطرين، ومساحة (4سم) على الهامشين وكذلك مسافة (4سم) أعلى الصفحة وأسفلها.

ويرفق ملخصاً للمقال في حدود «صفحتين».

3- تسلسل صفحات المقال على النحو التالي:

- 1- الصفحة الأولى وهي صفحة العنوان، وتشتمل عنوان المقال، واسم الكاتب، الوظيفة التي يشغلها والجهة التي يعمل لديها.
 - ب- الصفحة الثانية: وهي بداية المتن «النص» وتأخذ الرقم (1).
 - ج- يستمر ترقيم صفحات المقال حتى نهاية النص بشكل متسلسل.
 - 4- يقدم كاتب المقال نبذة عن سيرته الذاتية: تتضمن الاسم بالكامل، ومؤهلاته العلمية، ومجال تخصصه، وأبرز إنجازاته العلمية، وجهة عمله ووظيفته، وعنوانه البريدي وهاتفه.
 - 5- إعداد قائمة المراجع:
- توضع المراجع العربية أولاً تليها المراجع الأجنبية، وتصنف الأولى هجائياً حسب الاسم الأول للمؤلف، وتصنف الثانية حسب الاسم الأخير للمؤلف.

اتجاهات التنمية الاقتصادية والعقبات التي تواجهها في ليبيا

د - حافظ شعيلي عمرو
استاذ مساعد بقسم الاقتصاد

الفرض من هذا البحث هو استقصاء مفهوم التنمية الاقتصادية ودورها في الاقتصاد الوطني في ليبيا وما قد يحدث من تغير في هيكل الواردات والصادرات نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية أو للتغير في هيكل الاقتصاد والتحديات التي يواجهها هذا الاقتصاد الصغير في ظل الاقتصاديات الدولية الكبيرة. ومن هذا يتطلب منا الجهد في العمل على معرفة الاتجاهات التي تشير إلى الدراسات التي تساعد الباحثين في معرفة كافة العلاقات الوثيقة والقوية للتنمية الاقتصادية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الدخل القومي ومعدلات النمو والتنفقات العامة والقوى العاملة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى والتي من خلالها نستطيع دراسة التنمية الاقتصادية ومستقبلها في ليبيا. وقد بينت الدراسات المختلفة التي بحثت في هذا المجال أن هناك دورا كبيرا وضروريا لتدفق السلع والبضائع بين الدول لإستمرار وزيادة معدل النمو الاقتصادي في بلدان التبادل. تختلف أهمية التنمية الاقتصادية من بلد لآخر ولكن تزداد أهميتها بالنسبة للدول النامية والدول الصغيرة، ففي ليبيا تهتم التنمية الاقتصادية بنمو الاقتصاد الوطني إهتماماً خاصاً نظراً لكون ليبيا دولة نامية من جهة وهي تعد ضمن الدول الاقتصادية الصغيرة مقارنة بالاقتصاديات الأخرى في العالم برغم من إن خطط التحول الاقتصادي التي حققت أقصى المعدلات الممكنة. فإذا كانت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية فإن أهميتها تأتي في الترتيب الأول في كثير من الدراسات فقد تستمد الواردات أهميتها من ضرورة استيراد المعدات الرأسمالية أو الاستثمارية وغيرها من المواد اللازمة لمتطلبات التنمية وزيادة الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية نتيجة لارتفاع الدخل التي تحدث عند تحقيق النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لأهمية الدور الذي تلعبه الصادرات فإن المورد الرئيسي لدفع قيمة الواردات أي أنه لا بد من وجود صادرات لاستمرار الاستيراد من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الصادرات تعتبر منفذاً لفائض العرض المحلي فإذا إستطعنا أن نتيج أكثر من الطلب المحلي فإن التصدير يعتبر المنفذ الملائم لتصريف الفائض عن حاجة السوق المحلي وذلك لدفع قيمة الواردات اللازمة لتحقيق معدل النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه الزيادة المضطربة في الدخل

أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وغالباً قياسه بمعدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي. وهذا الأخير يساوي معدل نمو الدخل القومي الإجمالي مطروحاً منه معدل النمو في السكان ولهذا فإن النمو الاقتصادي يعني أن معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي يجب أن يكون أكبر من معدل النمو في السكان. ويرتبط النمو الاقتصادي بدراسة العوامل المختلفة التي تؤدي إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو إلى زيادة الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بصورة معقولة وتتمثل هذه العوامل الزيادة الفعلية في رصيد المجتمع من الرأسمال الذي يتحقق عن طريق الاستثمار الصافي وفي زيادة حجم القوى العاملة وكذلك في التحسن المستمر في طرق وأساليب الإنتاج.

فالتنمية الاقتصادية تعرف بأنها العملية المستمرة التي بها يحسن الأفراد أحوالهم. وتهدف إلى تحويل المجتمع من التخلف إلى اقتصاد قادر على الانطلاق نحو النمو والتقدم ولا يأتي هذا إلا بإزالة الجمود الذي يمرض له المجتمع نتيجة الركود ثم البدء في عملية التنمية المخططة. أما النمو الاقتصادي يشير إلى الارتفاع في الدخل القومي الحقيقي أو الارتفاع في الدخل الفردي الحقيقي فالزيادة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما وبأية وسيلة من الوسائل غالباً ما يعبر عنه بالنمو الاقتصادي ولكن التنمية الاقتصادية تعني أكثر من هذا فهي إضافة إلى النمو وهو الارتفاع في الدخل الفردي تعني التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي للبلد المعنى ومن أهم هذه التغيرات ارتفاع نصيب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي وانخفاض نصيب مساهمة القطاع الزراعي فيه مع ما يصاحب هذا التغير من زيادة في عدد السكان.

أولاً: التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي

عادة تقاس التنمية الاقتصادية بحسابات الزيادة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي التي تؤثر تأثيراً موجباً على حصص بعض القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي وتؤثر تأثيرات سلبية على بعض القطاعات الأخرى. فإذا كان الاقتصاد عبارة عن ثلاثة قطاعات رئيسية: «القطاع الزراعي - القطاع الصناعي - قطاع الخدمات». فإن مجموع هذه القطاعات الثلاثة تشكل الإنتاج المحلي الإجمالي وبالتالي وجد أن حصة القطاع الزراعي من الإنتاج الإجمالي تتناقص باستمرار كلما ارتفع معدل النمو في دخل الفرد الحقيقي بينما حصة قطاع الصناعة في الإنتاج الإجمالي تزايد وبدرجة كبيرة. أما حصة قطاع الخدمات فإنها تزايد أيضاً ولكن بنسبة أقل بكثير من نسبة ارتفاع حصة قطاع الصناعات.

التغير في هيكل الاقتصاد الليبي لم يتبع هذا النمط العام بل أن نمو الاقتصاد الليبي أخذ مجرى آخر مخالفاً ومغايراً لما يجب أن يسلكه اقتصاد نامي مثل الاقتصاد الليبي فلو استثنينا قطاع النفط وأخذنا باقي القطاعات وقسمناها إلى ثلاثة قطاعات رئيسية فالبرغم من أن القيمة المضافة المطلقة لإنتاج كل قطاع هي في تزايد إلا أن حصص بعض القطاعات تتناقص

نتيجة لمعدل نموها المنخفض. فحصة القطاع الزراعي تتناقص في الإنتاج المحلي وبشكل كبير كذلك إن حصة قطاع الصناعة في تناقص وتذبذب دون إرتفاع وهذا هو وجه الاختلاف الأساسي بين نمط النمو في الاقتصاد الليبي ونمط النمو المعروف في الاقتصاديات الأخرى. أيضاً نجد أن حصة قطاع الخدمات ترتفع بشكل كبير في الإنتاج المحلي (قطاع الخدمات والبناء والمنافع العامة). هذا الشذوذ في نمط نمو الاقتصاد الليبي عن النمط الذي يفترض أن يسير عليه خلقه وجود قطاع النفط من ناحية والاتجاه في توزيع الدخل من ناحية أخرى. فقطاع النفط أدى إلى رفع الأجور في القطاعات غير التقليدية مما أدى إلى نزوح الكثيرين من المشتغلين بالزراعة إلى المدن للإشتغال بقطاع النفط والقطاعات الأخرى التي تخدم قطاع النفط «المواصلات - الطرق - التموين - وغير ذلك من المهن التي لها اتصال مباشر أو غير مباشر بقطاع النفط».

أيضاً هناك سبب آخر يساعد على أن يتجه نمو الاقتصاد الليبي بالنمط المذكور هو توزيع عائدات النفط أو على الأقل جزء كبير من عائدات النفط على أفراد المجتمع عن طريق زيادة مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية والإدارة المحلية والمواصلات .. ألخ. إن خلق وزيادة مستوى هذه الخدمات أدى إلى جذب عدد كبير من القوى العاملة على حساب قطاع الزراعة والصناعة الشيء الذي أدى إلى زيادة حصة قطاع الخدمات من إجمالي الإنتاج المحلي وإنخفاض حصة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من الإنتاج المحلي الإجمالي. لا شك أن معدلات النمو هذه في مختلف القطاعات قد أثرت في معدلات النمو من الواردات المختلفة وهذا يجبرنا إلى البحث في تفسير معدلات النمو المختلفة من الواردات.

عندما تكون هناك علاقة موجبة بين التنمية الاقتصادية وبين نمو الواردات فإن هذا يعني أن إجمالي الواردات سوف ينمو بمعدل موجب، ولكن لو قسمنا الواردات إلى مجموعات شبه متجانسة من السلع المختلفة فسنجد أن معدل نمو هذه المجموعات المختلفة غير متساو أي أن هناك مجموعات أو فئات من الواردات تنمو بمعدل أكبر أو أقل من فئات أو مجموعات أخرى وبالتالي سينتج عن ذلك تغير في هيكل الواردات كلما زاد معدل النمو. يمكن تقسيم الواردات إلى ثلاث فئات رئيسية:

أ - الواردات من السلع الاستهلاكية:

وهذه الفئة عادة ما تشمل نوعين من الواردات، واردات المواد الغذائية مثل السكر والشاي والحليب والدقيق والفواكه والخضروات والزيوت والشعور الصالحة للأكل .. ألخ . أما النوع الثاني من واردات السلع الاستهلاكية فيشمل المواد المصنعة مثل الثلاجات والسيارات الخاصة وأجهزة الفسالات والتلفزيون والأثاث وغير ذلك من السلع الاستهلاكية المعمرة.

ب - الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة:

وهذه الفئة تشمل كل الواردات التي تطلب لفرض الإنتاج وليس لفرض الاستهلاك سواء كانت مواد خام أو مواد مصنعة بفرض إدخالها في عملية الإنتاج وتدرج تحت هذه الفئة بعض المواد الكيماوية وخيوط النسيج وبعض منتجات المطاط والخشب.. الخ.

ج - الواردات من الأجهزة والمعدات الإنتاجية:

وهذا النوع من السلع يستورد لفرض العملية الإنتاجية حيث تحتوي هذه الفئة على الواردات من الآلات والمعدات الثقيلة الكهربائية وغير الكهربائية - المصانع - الجرارات - الناقلات - الطائرات .. الخ.

مجموع الفئات الثلاث من الواردات يشكل إجمالي الواردات فلو أخذنا قيمة إحدى هذه الفئات وقسمناها على إجمالي قيمة الواردات فإننا نحصل على حصة هذه الفئات من إجمالي الواردات. لقد بينت الدراسات المختلفة أنه بالتنمية الاقتصادية «تحدث زيادة مختلفة في معدل نمو كل فئة من هذه الفئات الثلاث فلحدوث التنمية الاقتصادية يتطلب الأمر ضرورة نمو بعض فئات الواردات بمعدل أعلى من معدل نمو إجمالي الواردات ولذلك فإن فئات أخرى ستتمو بمعدل منخفض نسبياً وهذا سيؤدي إلى أن الفئة ذات معدل النمو العالي سترتفع حصتها في إجمالي الواردات بينما الفئة ذات النمو المنخفض ستخفض حصتها في إجمالي الواردات. فلقد بينت الدراسات المختلفة بأن حصة الواردات من السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات تنخفض بارتفاع الدخل الفردي «بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات المطلقة من هذه الفئة لأن معدل نموها منخفض نسبياً السبب الذي يؤدي إلى انخفاض حصتها من إجمالي الواردات». يمكن تفسير ذلك بأنه كلما استمر التصنيع من مرحلة مبكرة إلى مرحلة أكثر تطوراً مع زيادة الطلب المحلي على السلع المصنعة كلما ارتفعت قدرة الإنتاج المحلي على تغطية نسبة أكبر من الطلب. وبذلك نجد أن نسبة واردات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات في انخفاض مستمر كلما ارتفع الدخل الفردي.

أما الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام والأجهزة والمعدات الإستثمارية فقد بينت الدراسات على أن اتجاهها اتجاه موجب أي أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى زيادة معدل نمو الواردات من هذه السلع بنسب مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة حصتها في إجمالي الواردات خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية والصغيرة. ان الاتجاه في نمو الواردات الليبية والتغير في هيكلتها لم يتبع ذلك الاتجاه العام الذي أشرنا إليه في حالة البلدان النامية العادية «أي التي ليس بها قطاع نفطي أو أي مورد طبيعي آخر يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي». فنمو الواردات الاستهلاكية في ليبيا قد تأثر بظروف الاقتصاد الليبي الخاصة والمتماثلة بالدرجة الأولى في الآثار التي يتركها قطاع النفط على هيكل الاقتصاد الليبي وبالتالي هيكل التجارة الخارجية. فإذا أخذنا العلاقة بين الطلب على السلع الاستهلاكية وعلاقته بالدخل الفردي هي علاقة أقل مرونة، أنه كلما ارتفع الدخل الفردي فإن العرض المحلي من السلع الاستهلاكية سيرتفع ولكن بنسبة أقل بنسبة إرتفاع الدخل الفردي وبالتالي فإن الفرق بين الطلب والعرض

من السلع الاستهلاكية سيأتي عن طريق الاستيراد.

فالبرغم من أن قيمة الواردات ارتفعت من كل فئة بدون استثناء إلا أن حصص بعض الفئات في ارتفاع بينما تتناقص حصص فئات أخرى من إجمالي الواردات فتصيب السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات قد ارتفع بعكس التنبؤات الاقتصادية التي تشير بإنخفاض حصة هذه الفئات. الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة بالرغم من أن قيمتها المطلقة قد ارتفعت إلا أن نصيب هذه الفئة من إجمالي الواردات هو في تذبذب. أما مجموعة الوقود والمواد الكيماوية والتي يمثل جزء منها لقطاع الإستهلاك والجزء الآخر للإنتاج فقد إنخفض نصيبها من إجمالي الواردات بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات المطلقة.

إن السلوك الذي اتبعه نمو الواردات السلبية يعكس بالطبع الوضع الذي يتجه إليه نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي فالنمو السريع لقطاع الخدمات والنمو البطيء نسبياً لقطاع الزراعة وقطاع الصناعة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وعجز قطاعي الزراعة والصناعة عن مجاراة هذا الارتفاع السريع في الطلب على السلع الاستهلاكية، أما الانخفاض في حصة الواردات من المعدات الاستثمارية الذي أدى إلى بطء نمو القطاع الصناعي.

ثانياً: التنمية الاقتصادية واستراتيجيات التصنيع :

هناك أكثر من طريقة أو استراتيجية تتبع لتحقيق التنمية الاقتصادية فهناك استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تشجيع الصادرات أو خليط من هاتين الاستراتيجيتين وكل منهما تحدث أثراً في الواردات والصادرات يختلف عن أثر الأخرى.

أ - إستراتيجية إحلال الواردات:

كثير من الدول حاولت تطبيق هذه الاستراتيجية خصوصاً بلدان أمريكا اللاتينية حيث أن استراتيجية التنمية هنا تهدف إلى خلق صناعات وطنية لتحل محل الواردات في سد حاجة الطلب المحلي وبذلك تركز خطة التنمية على إنشاء المصانع التي تقوم بإنتاج بديل للواردات. ففي المرحلة الأولى من تطبيق هذه الاستراتيجية فإنه للحصول على معدل نمو عال يستوجب الأمر زيادة الواردات من السلع الاستثمارية وذلك لتحويل المدخرات إلى إستثمارات وبالطبع تفترض هذه الاستراتيجية وجود سوق كبير يستوعب الإنتاج المحلي ولكن هناك مأخذ على هذه الاستراتيجية يجب النظر إليها بعين الاعتبار. من هذه المأخذ التمييز بين القطاع الزراعي وقطاع الصناعات والتعيز للقطاع الأخير.

إذ أن حماية الصناعات الوطنية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي فإن معدل التبادل بين السلع الصناعية والسلع الزراعية سيكون في صالح السلع الصناعية أي أن المشتغلين بالقطاع الزراعي قد يتضررون ما لم توضع سياسة اقتصادية خاصة بتشجيع الإنتاج الزراعي أيضاً أما المأخذ الثاني على هذه الاستراتيجية فهو تحيزها ضد قطاع الصادرات فعندما تدعم

الصناعات الوطنية وتمنح لها الحماية الكافية من خطر المنافسة الخارجية فإن أسعارها قد ترتفع وبالتالي قد يستحيل تصدير الفائض من الإنتاج المحلي لإرتفاع أسعاره بالنسبة لأسعار السلع المماثلة في السوق المحلي.

ب - إستراتيجية تشجيع الصادرات:

هنا بدلاً من التركيز على إنشاء صناعات تحل محل الواردات فإن التركيز يكون على إنشاء أنسب الصناعات التي تتوفر لها الموارد الاقتصادية اللازمة لإنشائها لغرض تصدير معظم الإنتاج أو نسبة كبيرة منه وهنا تمنح الكثير من التسهيلات والمساعدات لهذه الصناعات حتى تستطيع أن تكون منافساً قوياً في الأسواق العالمية. هذا النوع من الإستراتيجيات يتناسب كثيراً مع البلدان الصغيرة أي البلدان التي تقتصف بصغر استيعاب أسواقها مع توفر المواد اللازمة لإقامة الصناعات التصديرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية التنمية الاقتصادية التي مرت بها الكثير من البلدان المتقدمة اقتصادياً أو صناعياً لاحظ الاقتصاديون بأن هناك تدرج في إختيار الصناعات المناسبة لكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية فإذا قسمنا هذه الصناعات إلى ثلاثة أنواع رئيسية فإن ترتيب ظهورها سيكون كالآتي:

أ - الصناعات المبكرة:

وهذه الصناعات تشمل صناعات المواد الغذائية والصناعات الجلدية والنسيج .. الخ وتتميز هذه الصناعات بانخفاض في مرونة الطلب الداخلية عليه «أي أن مرونة الطلب على هذه السلع بالنسبة للتغير في الدخل أقل من واحد صحيح» وعادة مستوى منخفض من الدخل.

ب - الصناعات المتوسطة:

وتشمل صناعات المعادن غير الحديدية ومنتجات المطاط والمنتجات الخشبية والصناعات النפטية، وهذه الصناعات تتميز بمرونة دخلية أعلى من النوع السابق «من واحد إلى واحد ونصف» أيضاً هذه الصناعات تصل إلى مستواها الأقصى الممكن عند مستوى دخل منخفض نسبياً.

ج - الصناعات المتأخرة:

وتشمل السلع الاستهلاكية ذات المرونة الدخلية العالية مثل السلع المعمرة والملابس بالإضافة طبعاً إلى السلع الاستثمارية والسلع الوسطية مثل الصناعات المعدنية والصناعات الثقيلة .. الخ.

ثالثاً: التنمية الاقتصادية والانفاق العام :

لا تقتصر أهداف مختلف أنواع النفقات العامة على مجرد إشباع الحاجات العامة بل تؤدي

إلى التأثير على النشاط الاقتصادي للمجتمع بقصد النمو المتوازن حيث تؤثر النفقات العامة بأنواع مختلفة على المتغيرات الكلية للاقتصاد وهي الاستهلاك، الادخار، الاستثمار فضلاً على تأثيرها على المستوى العام للأسعار. فالنفقات العامة قد تكون لها أثراً مباشراً وهي تشكل الآثار الأولية للنفقات العامة، وقد تكون الآثار غير مباشرة التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل القومي، أي من خلال المضاعف - الذي يبين أثر الانفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل. وتؤدي النفقات العامة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة الناتج القومي بما تنطوي عليه من الطاقة المالية للمجتمع التي تتمثل في زيادة قدرته على تحمل مزيد من الضرائب، وتقديم المزيد من القروض للدولة، مما يزيد في قدرتها على الإنفاق.

ففي الاقتصاديات المتقدمة التي تتسم أجهزتها الانتاجية بمرونتها العالية، فإن أي تغير يبدأ في القطاعات الاقتصادية ينشر أثراً في القطاعات الأخرى دون تأخير زمني، وبالتالي فإنه حين تسود حالة من الكساد في مثل هذه الاقتصاديات، فإن زيادة حجم الإنفاق العام سوف تقود إلى رفع مستوى الطلب الكلي، وبالتالي تتولد ظروف مناسبة لتقوى السوق مما يرفع من مستوى الإنتاج. فالانفاق العام في هذه الحالة يكون إدارة لزيادة القوة الشرائية بين يدي الوحدات الاقتصادية، وبالتالي يزداد الطلب الكلي فيزداد حجم المبيعات من السلع والخدمات، وهذا يرفع بدوره مستوى الإيرادات المتوقعة وحجم الأرباح مما يعمل على زيادة حجم الإنتاج غير أن زيادة الإنفاق العام هذه تصبح غير فعالة في رفع مستوى الإنتاج إذا كان الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل للموارد، فالأثر الذي يترقب على زيادة الإنفاق العام في مثل هذه الحالة يتمثل بزيادة الدخل النقدية فقط دون زيادة مستوى الإنتاج لأن الاقتصاد قد وصل إلى أقصى إمكانية، ولا توجد إمكانية لزيادة الإنتاج بعد ذلك، ومن ثم سوف تنخفض الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع نتيجة لارتفاع مستويات الأسعار المترتبة على الضغوط التضخمية التي ولدتها زيادة الانفاق العام في مثل هذه الحالة.

أما في اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بجمود في حركة عناصر الإنتاج وعدم الكفاءة في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة ونقص في التكوين الرأسمالي، وعدم توفر رأس المال الاجتماعي، علاوة على وجود العديد من القيود التشريعية التي تمنع الاستجابة للتغيرات في الطلب الكلي، وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة، فالانفاق العام في مثل هذه الدول يعد وسيلة مهمة في توسيع الطاقة الانتاجية كي يصبح للانفاق العام أثراً كبيراً في زيادة الإنتاج فلا بد أن يوجه نحو زيادة التكوين الرأسمالي في تلك الدول. ويتم ذلك عن طريق تشجيع زيادة المدخرات والاستثمار في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة الاستثمار العام بصورة مباشرة وكذلك زيادة حجم الانفاق العام الموجه نحو مشروعات البنية الأساسية والاستثمارية في رأس المال البشري كل هذا يجعل الانفاق العام يساهم مساهمة فعالة في توسيع الطاقة الانتاجية وبالتالي في زيادة الإنتاج.

وأخيراً وليس بآخر فإن الإنفاق العام له آثار مباشرة على مستوى الناتج القومي وبالتالي يكون له أثراً أكبر على التنمية الاقتصادية التي تكون لها آثاراً غير مباشرة على الناتج القومي

ومن ثم فإن لها انعكاسات على كثير من المتغيرات سوى الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها. أضف إلى ذلك يتضح أن الاتفاق العام يبين للتنمية الاقتصادية «الاتفاق التنموي» فعالية أكبر من الاتفاق الاستهلاكي على مستوى الناتج القومي إذ يزيد الاتفاق التنموي من التكوين الرأسمالي في المجتمع وبالتالي يزيد من الطاقة الانتاجية في الاقتصاد. في الاستثمار في مجال البنية الأساسية يؤدي إلى تخفيض تكلفة الانتاج في القطاع الخاص بالإضافة إلى إزالة بعض العقبات والاختناقات الموجودة في السوق ما يساعد على تحرير حركة عناصر الانتاج من الجمود، وهذا يقود إلى كفاءة استخدام عناصر الانتاج فيزداد الانتاج كذلك فإن الاستثمار العام المباشر يؤدي إلى قيام صناعات كبيرة لا يقوم بها القطاع الخاص نتيجة لضخامة حجم رأس المال المطلوب وهذا كله يرفع من مستوى الانتاج.

يعتمد الاتفاق العام في ليبيا على مستوى الناتج القومي وبالتالي فإن الاتفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع من مستوى الطلب الكلي، وبالتالي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا بلا شك سوف يساعد في نمو الصناعات المحلية، وكذلك يساعد على زيادة مستوى العمالة، وتمارس النفقات العامة آثارها على الاستهلاك القومي من خلال شراء الدول للسلع والخدمات، وقيامها بتوزيع الدخل ويخصص جزء منها للإنفاق الاستهلاكي وتتوقف هذه الآثار على هيكل النفقات العامة وأهدافها وعلى ذلك لا بد أن نميز بين - النفقات التي تؤثر مباشرة على الاستهلاك مثل شراء الدولة لخدمات استهلاكية ومثال ذلك التعليم، الصحة، الأمن، وهي تمثل الاستهلاك العام.

النفقات العامة التي تدفعها الدولة لشراء سلع تقدمها لبعض أفراد المجتمع وهذا يعتمد على نوعية الشراء قد يكون الشراء نيابة عن الأفراد مقابل خصم جزء من الاجور والمرتبات في هذه الحالة لا يحدث تغير ملموس في استهلاك هذه السلع. توزيع الدولة دخول يخصص جزء منها للاستهلاك مثل الاجور والمكافآت لموظفيها إذا كان يؤدي انفاق هذه الدخل أو جزء منها على الاستهلاك إلى زيادة الانتاج.

الخلاصة:

هذه الدراسة استهدفت بيان التنمية الاقتصادية وعلاقتها ببعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا ومدى تأثيرها بها ومن ثم يمكن معرفة الاتجاهات التي يمكن للاقتصاد الوطني السير بها في وسط الاتجاهات الأخرى التي تنعكس سلباً أو إيجاباً ومنها معرفة مستقبل الاقتصاد الليبي ففي الكثير من خطط التنمية الاقتصادية نوضع معدلات نمو مستهدفة عالية للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، بينما لا تأخذ هذه الخطط في الاعتبار ما قد يستوجب من زيادة كافية في الواردات نتيجة لزيادة الدخل من جهة وزيادة متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. لذلك وعلى ضوء إمكانيات الاقتصاد المتوفرة فيه والأهداف الاجتماعية المرغوب تحقيقها تحدد معدلات النمو الممكنة في القطاعات الإنتاجية اللازمة لتحقيق معدل نمو عال في دخل الفرد.

فالتنمية الاقتصادية قد تكون مثلاً من خلال التركيز على القطاع الصناعي وإنشاء تلك الصناعات لتحل محل الواردات فإن ذلك يتطلب رفع معدلات الإستثمار وتركيز إنفاق المجتمع في هذا القطاع دون القطاعات الأخرى حتى لا تكون قطاعات الخدمات منافساً قوياً لقطاع الصناعة.

هذا إذا استطاعت الخطة أن تنشط القطاع الصناعي والزراعي وأن تخفض من نشاط قطاع الخدمات بالتالي ستخفض حصة الواردات الاستهلاكية من إجمالي الواردات. أما إذا كان معدل النمو في قطاع الخدمات العامة المختلفة مرتفعاً بحيث يوافق معدل النمو في قطاع الصناعة فلا يجب أن نتوقع بأن حصة الواردات الاستهلاكية ستخفض من إجمالي الواردات ذلك أن تشجيع قطاع الخدمات بالدرجة التي ترفع معدل نمو معدل نمو القطاعات الأخرى معناه أن عوامل الإنتاج في الاقتصاد ستسخر لخلق الخدمات العامة أكثر من خلق السلع والبضائع المنظورة. وهذا معناه إرتفاع معدل نمو الواردات المنظورة. وهذا معناه إرتفاع معدل نمو الواردات السلعية وبالتالي فإن أي خطة للتنمية الاقتصادية لا تأخذ في الاعتبار العلاقة بين معدلات النمو في القطاعات الانتاجية المختلفة وبين معدلات النمو في الواردات المختلفة سوف لن تحقق أهدافها كاملة وفي الوقت المحدد لها.

المراجع :

- د. محمد عبد الميزيز عجمية - مقدمة في التنمية والتخطيط - دار النهضة العربية 1983 بيروت.
- د. يوسف عبدالله صايغ - مقررات التنمية الاقتصادية العربية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - 1985 بيروت.
- د. محمد عزيز - مقدمة في التنمية الاقتصادية - منشورات جامعة قار يونس 1983 بنغازي.
- د. هاسم عبدالرضا الدجيلي - النمو والتنمية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية 1998 طرابلس.
- د. حافظ شمري عمرو - الاتفاق العام في ليبيا خلال الفترة 70-90 جامعة وارسو 1998 .
- مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة .
- أمانة التخطيط - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 90-2000 .

مؤشرات هامة لتقييم الأداء المصرفي

د. محمود عبد الحفيظ المغبوب
قسم الإدارة

استجابة للتطورات العالمية الأخيرة ولارتباطها بالقطاع المصرفي تأثراً وتأثيراً، وبالنظر لمكانة المصارف العربية في سوق الصيرفة العالمي، حيث يتميز معظمها بالتقليد دون الإبداع، حتى في تقييم وضعه وأدائه، حيث عادة ما يتم هذا التقييم في نطاق تبعية غير مستقل عن أداء المصارف الرائدة في هذا السوق، وبلاستفادة من تجارب الأسواق المحدث في جنوب شرق آسيا، أو الأسواق التليدة كما في أمريكا اللاتينية، فإن على دور الصيرفة العربية أن تأخذ بزمام المبادرة في تقييم أدائها بصورة مستقلة عن التقلبات العالمية. ويمكن عمل هذا بواسطة استخدام خمسة مؤشرات مجتمعة، هي:

1- مكان المصرف في السوق.

2- الأداء الابتكاري.

3- الإنتاجية.

4- السيولة النقدية.

5- الربحية.

إن أيّاً من هذه المؤشرات لا يعطي قراءات دقيقة لمفرده، لكن الأخذ بها جميعاً يرفع كثيراً من دقة عملية التقييم، والجدير بالذكر أن اعتماد هذه المؤشرات كمقاييس للأداء المصرفي يتطلب من المؤسسة المصرفية استعدادات بحثية متقدمة.

1- تهديد :

أثار الاضطراب المالي بعد أحداث 11 سبتمبر الكثير من التأملات في طرق تقييم النظام المالي. وقد تعرف المجتمع الدولي على عدد من الأولويات من بينها الحاجة لتمييز قدرته الخاصة، وقدرته الأسواق على تقييم أداء هذا النظام. ويأتي مؤتمر الدوحة هذا ليعتال الاقتصاد العالمي بعد هذه الأحداث والتطورات الاقتصادية والمصرفية المصاحبة وتأثيرها على المنطقة العربية ككل، حيث يهدف المؤتمر إلى رسم الملامح العامة للتحركات المنشودة من قبل القطاع المالي والمصرفي العربي من أجل تحويل تحديات المرحلة إلى فرص حقيقية لنمو الاقتصاد العربي والتعاون الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب تقييم الوضع الراهن للمؤسسات المالية والمصرفية. والتقييم الشامل للبنية التحتية للعمليات التجارية، والتأكيد على المكونات الأساسية من حيث مدى وفائها بمتطلبات السوق، كل ذلك من أجل صياغة استراتيجية واضحة المعالم، والاستعداد لمواجهة المخاطر المحتملة.

وبناء على ما سبق فإن الباحث يطرح عدداً من المقاييس التي تساعد على التنبؤ بأداء كل مؤسسة مصرفية. وهذه المؤشرات تقدم أداة رقابة فهي تسمح بأن يكون التقييم مبنياً على

مقاييس موضوعية، كما أنها تيمر رصد النظام المالي وليس فقط على المستوى القومي بل أيضاً على المستوى العالمي. هذا الأمر الأخير أمر حيوي نظراً لضخامة وحركة رأس المال الدولي.

2. ما هذه المؤشرات ؟

إن معظم المديرين التنفيذيين للمصارف قد وعوا الآن درساً مفاده أن مكاسب المدى القصير لا يمكن الاعتماد عليها بصورة تامة، والواقع أن معظمها مضلل بشكل قاضح كمقاييس لأداء حقيقي لمصرف ما.

وبداية يمكن القول إنه ليس ثمة صيغة سحرية لقياس أداء عمل ما. فإن أي عمل إنما يحتاج إلى عدد من «الآليات» حتى تتم المراقبة، ولكن عدداً صغيراً: خمسة من هذه «المقاييس» أو المؤشرات ستكشف مجتمعة عن أداء المؤسسة المصرفية وما إذا كانت تسير في الاتجاه الصحيح.

1.2 - وأول قياس حقيقي لمصرف ما هو مكانه في أسواقه. فهل السوق في ارتفاع أم في هبوط ؟

وهل التحسن في الأسواق الصحيحة ؟ وهذا يتطلب معلومات عن الحجم الحالي والمستقبلي للأسواق ومعلومات إحصائية عن المنافسين بخصوص أسواقهم، وعملاتهم، وحجم ومستوى خدماتهم، كما يتطلب معلومات إحصائية تسويقية عن أسواق جديدة ومتطلبات المنتجات والخدمات في هذه الأسواق وعوامل التكلفة والمركز التنافسي في الوقت الحاضر. غير أن مصرفاً ما يحتاج أيضاً أن يعرف مآل منتجاته أو خدماته فيما يتعلق بنصيبه من السوق مقارنة بما يحصل عليه الزبون من إشباع من البدائل الأخرى.

2.2 - والمقياس الثاني على «أداة اللوحة» في مصرف إنما يقيس الأداء الابتكاري. هل ما حققه المصرف كمبتكر ناجح في الأسواق الخاصة بها يعادل منزلته في السوق؟ أم أن هناك فجوة بينهما؟ ولا يوجد، على وجه العموم، تحذير مبكر في انهيار لمصرف أكثر مما هو تراخي زمن القيادة الابتكارية، أي في الوقت فيما بين بدء ابتكار ما وتقديمه كمنتج ناجح أو خدمة إلى السوق. وهذا يتطلب تطوير المنتجات والخدمات المقدمة. بما يتلائم مع نوعية العملاء، ومن أمثلة هذه الابتكارات الحديثة ما يلي:

- دعم وتطوير التجارة الإلكترونية الدولية مع العمل على تحقيق التعاون العربي والدولي والانفتاح على أسواق الانترنت وتقنية المعلومات، وتقديم المنتجات والخدمات المالية بالتجزئة بما فيها الودائع والاستثمارات والبطاقات والخدمات المالية عن بعد، وأجهزة الصرف الآلي، والاستفادة من ثورة البطاقات وأنواعها الجديدة التي تلبي احتياجات المعاملات بهدف الاستعاضة التدريجية عن استخدام النقدية بين طرفين أو أكثر.

- الاستخدام التدريجي للأسباب الجديدة لتنفيذ المدفوعات الدولية وتنظيم الدخول للشبكات لخلق إمكانية مضافة أمام المستهلك.

- التوجه الجاد نحو تنفيذ العمليات والمنتجات والخدمات المصرفية باستخدام الانترنت والتأكد على مزاياها من حيث السرعة والدقة والكفاءة في مجالات السمسرة المالية والرهن العقاري.

- التوجه نحو العمل المصرفي والمالي الهاتفي لما يوفره من الأمان ومهولة الاستعمال.

وبسرعة الاتصال وذلك في مجالات التجارة والخدمات المالية.

- استخدام الأساليب الإحصائية في إعداد الدراسات التسويقية للقطاع المصرفي.
- الاستفادة من تجربة الأكفأك المصرفية التي تقدم الخدمات المالية المتنوعة من ودائع وتسديد الفواتير الخاصة بالمنافع العامة وبيع وشراء العملات الأجنبية.
- التوسع في تأسيس صناديق الاستثمار الإسلامي ويوجه خاص صناديق حقوق الملكية وتوزيع محفوظاتها قطاعياً.

3.2 - والمجموعة الثالثة للقياسات الموجودة على لوحة المراقبة التنفيذية، تقيس الإنتاجية.

إنها تربط بين مدخلات عوامل الإنتاج «الخدمة» الأساسية وبين «القيمة المضافة» التي تنتج عن عوامل الإنتاج فيما يعني بين قيمة المخرجات الكلية من المنتجات أو الخدمات «تعديل التضخم» منقوصاً منها ما أنفق.

على أنه يجب قياس كل عنصر على حدة، ويجب أن تقاس إنتاجية الشرائح المختلفة داخل كل عامل من عوامل الإنتاج مثل العمل المكتبي وعمل المديرين وخدمات طاقم الموظفين وتقييم جهاز الموظفين، عدد، سن، ومستوى القوى العاملة والتنظيم الإداري، كالهيكلة التنظيمية وأساليب التخطيط والرقابة والتدقيق الإداري ومقارنتها مع متطلبات المستقبل.

ويقضي الوضع الأمثل بضرورة تحقيق زيادة مطردة في إنتاجية كل عنصر، وفي أقل القليل، مع ذلك يجب ألا تتحقق زيادة إنتاجية عنصر ما؛ الموارد البشرية مثلاً، على حساب إنتاجية عنصر آخر كرأس المال مثلاً.

والمصرف الذي يركز على إنتاجيته بشكل منهجي يكون قد حزم أمره غالباً لتحقيق ميزة تنافسية وبسرعة باهرة.

4.2 - والمقياس الرابع يظهر السيولة والتدفقات النقدية. وثمة حكمة قديمة مفادها أن أية مؤسسة يمكن أن تستمر في نشاطها دون أن تكون لديها أرباح لمدة سنوات بشرط أن يكون لديها تدفق نقدي كاف، ومع ذلك فإن العكس ليس صحيحاً، وتعتبر دائماً الأرباح الزائدة، أي من خلال توسع سريع في حجم الخدمات الذي يضاعف أكثر مما يقوي والمركز النقدي، علامة خطر دائماً، وهذا يتطلب تقييم الوضع الحالي للأصول، والالتزامات وتقييم جدوى المشروعات والتنبؤ بمصادر الأموال واستخدامها، وواقع الأمر أن أزمة السيولة تكون عادة أكثر تحطيماً من أزمة في الربح. ففي أزمة الربح يقدم مصرف ما خدمة بسعر رخيص، وفي حالة أزمة السيولة فإن المصرف يبيع عادة وحداته وقروعه الواعدة أو الأكثر تحقيقاً للربح نظراً لأنها تحقق أكبر جانب من النقد في أسرع وقت.

وبرغم ذلك فإن السيولة من السهل قياسها والتنبؤ بها، وإسقاط التدفق النقدي العادي هو عادة كل ما يتطلبه تشخيص التدفقات النقدية ومدى الحاجة إلى النقد مستقبلاً.

5.2 - و«المقياس» الأخير يجب أن يظهر ربحية المؤسسة المصرفية. وتقاس الربحية بصورة رئيسية بإيجاد نسبة الربح قبل الضرائب والفوائد إلى مجموع الأصول. ونسبة الربح قبل الضرائب والفوائد إلى حق الملكية. وتظهر مقاييس الربحية قدرة موارد المصرف على تحقيق الربح. ومن ثم فإن اتجاه الربحية يمكن إسقاطه عن طريق ثلاث وسائل لاختبار مدى كفايتها: - تكلفة رأس المال.

- منتجات جديدة وخدمات جديدة «هل الربحية في ارتفاع في هذه المجالات أم في هبوط؟»
- حاجة الربحية للقياس فيما يختص بوجودتها وتركيبها.

وتحديد أفضل مقياس على وجه الدقة في كل واحد من هذه المجالات موضع نقاش حاد بين الاقتصاديين والمحاسبين وعلماء الإدارة. أما بالنسبة للمارسين فالأمر لا يعنيهم إلا قليلاً وربما لا يعنيهم بالمرّة. فليس في هذه المعايير ما يعتبر كاملاً، وجميعها من الناحية العملية كافية، ومهما يختار مصرف ما مقياساً معيناً، فإنه سوف لا يعطي قراءات دقيقة، وجميعها قد تم إعدادها باعتبار وجود هامش كبير للخطأ، إن لم يأت ذلك نتيجة عدم وجود بيانات دقيقة في أي من هذه المجالات. ولكن ذلك ليس أمراً ذا أهمية حاسمة من جانب الممارس. فما يعنيه ليس الضخامة المجردة في أي من المجالات ولكن يعنيه الاتجاه - وهو ما يسميه علماء الرياضة "ميل المنحنى" - الذي سوف تقدمه له المقاييس مهما كانت القراءات الفردية تقريبية أو غير متقنة في حد ذاتها. وبدون هذه المعلومات لا يمكن لمصرف ما أن يعرف كيف يسير أداؤه وما إذا كان يتخذ الاتجاه الصحيح أم لا.

3- واختتاماً ...

إن مقاييس الأداء هذه تقدم أداة للرقابة، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار بصورة أكبر من طرف كل مدير تنفيذي خاصة وأن التخطيط الطويل المدى على الصعيدين المالي والمصرفي أصبح صعباً في ظل سرعة المتغيرات وكثرة المستجدات، والتحويلات الخطيرة والأشياء غير المسبوقة، مما أضعف الدقة في التنبؤ الطويل المدى، وخرجت أصوات تنادي بالاستجابة للتطورات المنتظرة عند حدوثها بناء على أدوات تقييم تتسم بالمرونة وتحدد الاتجاه وتساعد على اتخاذ القرار السليم. والأدوات المقترحة بهذه الورقة نصب في هذا الاتجاه.

المراجع :

- 1 - د. محمود عبد الحفيظ المنيوب «أساسيات الإدارة المالية» - كلية المحاسبة غريان - الجماهيرية 1991ف.
- 2 - د. منير هندي «إدارة المصارف التجارية» المكتب العربي الحديث - الاسكندرية 1992 .
- 3 - DRUCKER ,PETER (MANAGING FOR THE FUTURE :THE 1990S AND BEYOND
- 4 - SUBHASH C JAIN (MARKETING PLANNING AND STRATE- GY) FOURTH EDITION , SOUTH WESTREN PUBLISHING CO OHIO U.S.A 1993

قضايا وإشكاليات نقل التكنولوجيا إلى الإدارة العربية

د - علي محمد منصور
أستاذ الإدارة بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة الفاتح

من المسلم به أن مسابقة عجلة التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم يحتم على المجتمعات مهام كثيرة ويدفعها إلى أخذ المبادرة لاستخدام أقصى ما يمكن أن يتاح من الأساليب وأجهزة التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يجعلها تطور طرق وأساليب التعليم حتى يمكنها التخلص من الأنظمة القديمة في التعليم لمواكبة التطور ومسابقة روح العصر. بعد أن تأكد لهذه المجتمعات وخاصة النامية منها أن العلم والتكنولوجيا يشكلان العمود الفقري الذي به تتقدم وتزدهر الأمم، وهو الوسيلة الوحيدة لمواكبة عصر التقدم وخدمة أغراض التنمية بوجه عام والإصلاح الإداري بوجه خاص. ومن ثم نجد أن هناك مشاكل وصعوبات تقابل الدول العربية في طريقها نحو التكنولوجيا التي أصبحت ضرورة حتمية ولكن يجب على الإدارة العربية أن تجيب على هذه التساؤلات قبل البدء في سلوك هذا الطريق منها مثلاً:-

- الطريق الصحيح الذي يجب على الدول العربية أن تتخذه عندما تعمل على نقل التكنولوجيا إلى مجتمعاتها.

- نوع التكنولوجيا التي ينبغي نقلها.

- مدى ملائمة هذه التكنولوجيا لظروف المجتمع وجهود وأنشطة الإصلاح الإداري.
- المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم مدى نجاح عملية نقل التكنولوجيا في تحقيق أهدافها من ناحية وفي دفع عملية الإصلاح الإداري لتحقيق أهدافها من ناحية أخرى.
وفي ضوء ما سبق فإن الباحث عليه أن يقسم هذه الورقة إلى الآتي:-

أولاً: نحو تحديد إشكالية نقل التكنولوجيا.

ثانياً: مداخل لفهم إشكاليات نقل التكنولوجيا.

ثالثاً: المستويات العامة لمشكلات نقل التكنولوجيا.

رابعاً: المستويات الخاصة لمشكلات نقل التكنولوجيا.

خامساً: الأبعاد الاستراتيجية لمشكلات نقل التكنولوجيا.

أولاً: نحو تحديد إشكالية النقل التكنولوجي :

وفقاً للعلاقات بين الدول المتقدمة والنامية على صعيد نقل التكنولوجيا وعبر قنواتها المتعددة يمكن طرح عدد من القضايا المرتبطة بعملية النقل هذه. إذ يتوقع الباحثون أن يفضي

التطور الراهن في مجالات العلم والتقدم إلى تقسيم اقتصادي دولي جديد تنصدره مجموعة المجتمعات المتقدمة التي تقوم البنية الداخلية لكل منها على ثلاثة مقومات هي :-

1- التكنولوجيا.

2- العلم.

3- التنمية.

ولا يقتصر تأثير الابتكارات والتطور في الركائز الثلاثة على العمليات الانتاجية فقط بل تشمل على مجالات العلاقات الانسانية، وتأتي دول العالم الثالث في آخر القائمة، إذ يتوقع أن يظل المجتمع النامي يلهث وراء نقل التكنولوجيا من دول المجموعة الأولى في إطار سعيه للتغلب على مشكلات الفقر والجوع والجهل، وبالتالي سيظل خاضعاً للتكنولوجيا العالمية وتزداد الفجوة التقنية بين المجتمعين المتقدم والنامي لصالح الدول المتقدمة، وتزداد المشكلات المصاحبة لاتساع الفجوة على نحو يهدد بشكل سافر برامج التنمية بالتوقف أو بانخفاض معدل نموها على الأقل داخل البلاد النامية، وتثير عملية التكنولوجيا عدداً من الإشكاليات يمكن حصرها في أربع مجموعات.

المجموعة الأولى:

«استكانة» الطرف الناقل للتكنولوجيا للموقف الخارجي، وينبع ذلك بالأساس من عدم وجود التكافؤ بين طرفي المفاوضات فيما يتعلق بالشروط التي يفرضها المالك للتكنولوجيا من حيث البيع أو التصرف بشأنها دون الرجوع إليه.

المجموعة الثانية:

«التحولات الطارئة» وتوجهات الطرف المورد للتكنولوجيا، ومن هذه التحولات الممارسات التجارية غير المشروعة من قبل بعض الشركات الأجنبية المصدرة للتكنولوجيا داخل الدول الغربية وتدور العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة في إطار التبعية المستمرة مع قيام الدول المتقدمة لعرض عدة شروط وقوانين لإحتكار التكنولوجيا ومنع تصديرها بل وإبرام الاتفاقيات المجحفة التي تأتي غالباً ضد مصلحة الدول المتخلفة.

المجموعة الثالثة:

«تكلفة التكنولوجيا» ويتم ذلك من خلال وضع الدول الكبرى لشروط قاسية لتصدير التقنية المعاصرة وأهمها العائد المالي الامر الذي يثقل كاهل الدول المتخلفة ويؤثر سلباً على نمو اقتصادها الفعلي.

المجموعة الرابعة:

«إساءة استغلال الاختراعات العلمية» ، والواضح ان ميزان البراءات الدولية والاختراعات يتدنّى بصورة سافرة لصالح الدول الكبرى وقد بلغت قيمة البراءات الخارجية للدول ما لا يقل عن 90% ويرتفع هذا الرقم في الدول الغربية إلى 92% ويتراوح بين 60% - 30% في سائر الدول النامية وخاصة في دول أمريكا اللاتينية.

وفي هذا السياق يمكن فهم طابع العلاقات المترتبة على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة وهو الامر الذي تؤكد مؤشرات العلاقات التجارية والتقنية بين الطرفين.

ثانياً: مداخل لفهم وإشكاليات نقل التكنولوجيا

بعد استعراض أهم المشكلات الطارئة من نقل التكنولوجيا إلى البلاد المتخلفة، تتم مناقشة

أهم الأطر التي يمكن من خلالها فهم آليات التخلف التي تضع مثل هذه المجتمعات في حالة التأزم الدائم.

أ - الإطار الاقتصادي :

في هذا الصدد يرتبط التخلف في المجتمعات العربية بالفشل في إستغلال الموارد المتاحة لها من نفط ومعادن وقوى بشرية. ومرد ذلك إلى المعوقات التي قد تواجه الدولة في إستحضار الوسائل الحديثة للتكنولوجيا واستخدامها بشكل مؤثر وفعال مما يسمح في الوقت ذاته بتحقيق أعلى معدلات إنتاجية.

ويرى رواد مدرسة التبعية أن التبعية والتخلف وجهان لعملة واحدة مرتبطان بالتدري الاقتصادي والدوران في حلقة مفرغة. ويتوقف هذا التخلف أحيانا على عقد مقارنة في مستويات الاداء الاقتصادي وطبيعته في دولة ما بأخرى. ويتوقف ذلك على هيكلية التقدم التقني في أساليب الإنتاج. فإذا كان هذا المستوى في دولة ما أقل من مثيله في دولة أخرى وكذلك على تخلف الأولى مقارنة بالثانية وطبقاً لهذا الفهم يعد التخلف إشكالية نسبية وتعتبر كل الدول، خلاف عدد محدود جداً دولا متخلفة فالمجتمع متغير ومتطور وهو بذاته نظام فرعي في نظام أكبر هو العالم وما يطرأ من متغيرات كونية تؤثر على المجتمع الواحد أثناء وبعد نقل التكنولوجيا باعتبار أن التكنولوجيا تحدث في مجتمع يتواجد داخل النظام العالمي. وتحيط بناء على الساحة الدولية والمحلية، متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ومن حيث الأهمية تأتي وتحرك باقي المتغيرات. ويثور السؤال، كيف تتعامل المجتمعات المتقدمة والنامية مع هذه المتغيرات وفي مقدمتها التكنولوجيا وهذا يعني في الأساس:

- أ - التعرف على هذه المتغيرات وإدراك أهميتها وتوقع تأثيرها سلباً وإيجاباً.
- ب - الاعداد لاستقبالها والتكيف معها حال حدوثها لتلاشي آثارها السلبية أو استثمار آثارها الايجابية.
- 3 - التعايش مع المتغيرات واستقبالها والتحول للانفاق مع متطلباتها والعمل على السيطرة عليها وإخضاعها للواقع، وهذا التحليل يعني مواجهة المشكلات التي تنترتب على نقل التكنولوجيا ذاتها سيما وأن أغلب البلاد النامية تعاني مشكلات الجمود والانطواء وعدم التعامل مع المتغيرات ايجابياً.

إن التكنولوجيا وسيلة الادارة لتحقيق ما يريده المجتمع وما لا يريده لانه في كثير من الاحيان تقنع الادارة المجتمع بان ما تقدمه له هو ما يريده والفكرة الاساسية التي نطرحها ان الادارة هي وسيلة المجتمع في توظيف واستثمار موارده لتحقيق أهدافه واستراتيجياته. وإذا كانت التكنولوجيا هي نتاج الادارة لتحقيق ما يريده المجتمع منها، فإن الادارة وفي المقابل يجب ان تكون بالدرجة الاولى متغيرة ومتجددة ومتطورة باعتبار أننا نعيش في عالم متغير وهذا التغير في حد ذاته مرجعه العودة جزئيا إلى نتاج عمل التكنولوجيا من خلال تطورها المستمر. إذن تبدو عملية الادارة متغيرة إذا ما تحقق فهم واستيعاب للمتغيرات في البيئة المحيطة وإدراك الواقع الجديد بمؤشرات المتغيرة وفهم واستيعاب آثار وانعكاسات هذه التحولات وتلك المتغيرات على سائر عملية النقل الجدي للتكنولوجيا وذلك في إطار فكري جديد يتعامل بكفاءة مع الواقع المتغير.

وفي هذا السياق يطرح بعض الاقتصاديين رؤية تقوم على تفاوت دول العالم من حيث تاريخ بدء تطورها الذي يمكن أن يفسر في ضوءه انقسام العالم إلى دول متقدمة على تفاوتها في درجة التقدم وأخرى نامية أو في طريقها إلى النمو. هذا الانقسام يقوم على اجتياز عدة مراحل وهي :-

التخلف - الركود - النمو - الانطلاق.

ووفقاً لهذا التصور فإن كل الدول لابد وان تصل حتماً إلى مرحلة التقدم بعد فترة زمنية طال مداها أو قصر ولا يتسق جوهر هذا الاتجاه مع المضمون التاريخي للمجتمعات النامية فهي لم تبدأ انطلاقاً من نقطة معينة وكنتهي إلى أخرى، فليس الفارق بينها زمنياً وإنما العبرة بمضمون ذلك الزمن والذي يطلق عليه أحياناً الميقات الاجتماعي الاقتصادي وتأثيراته على الواقع الفعلي للتطور الاقتصادي والاجتماعي. والأمر يتوقف على معايير متعددة منها:

- 1- المزايا المتاحة لكل دولة وحدة سياسية.
- 2- الفرص المتاحة لبناء هذه الدول لاستغلال مواردها.
- 3- مساندة التركيب المجتمعي بمدى ملائمة النسق السياسي.

ويركز البعض على رؤية ظاهرة التخلف بمعنى ارتباطها بالفقر المادي إذ يعجز المجتمع على أن يقدم للفعالية من ابنائه مستوى مقبولاً من الأنماط المعيشية، وبالتالي يعاني هؤلاء المواطنون من الحرمان المادي لعدم تواجد السلع والخدمات الضرورية، ولكن ذلك لا ينفي أن أي دولة عن طريق تنظيم مواردها وحسن إدارتها وتوجيه سياستها استراتيجياً أن تحقق أفضل استخدام للامكانيات وهو الحادث بالفعل على الصعيد الدولي للدول المتقدمة

ب - الاطار الاجتماعي - الثقافي :

يعني التخلف بالمفهوم المتواتر عدم وجود قنوات اتصال بين أطر ومكونات التنظيم الاجتماعي القائم في مجتمع ما وبين طبيعة النظام الاقتصادي واسلوبه في استغلال موارده الطبيعية. وهناك علاقة قائمة بين درجة تخلف وظروف معيشة افراده من النواحي الاجتماعية والثقافية فأى مجتمع يحاول أن يطور امكانياته وفق موارده القائمة عليه أن يراعي الفكر السياسي القائم وبنائه الطبقي والتشعبة السياسية وكذلك درجات التعليم والثقافة والوعي الاجتماعي.

ج - الاطار السياسي :

يسمى النظام السياسي لاداء مهامه في إطار من التأثير بالنظم المجتمعية الأخرى وتتصل النظم السياسية على اختلافها مع بعضها، وتدخل في تفاعلات تعاونية وصراعية وذلك في اطار التقدم الهائل الحادث في وسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، وأن كان ذلك يرتبط بدرجات الاستقرار السياسي داخلياً وخارجياً وبما يمكن أن يحققه هذا النظام أو ذاك من أهداف وتوجهات على الصعيد الداخلي والخارجي. وتعاين البلاد العربية من حالة التبعية التي تؤثر في هياكل النمو الداخلي وتتجلى مظاهرها على عدة أصعدة:-

- نظام التجارة الدولية.
- الشركات المشتركة.
- السياسات التصنيعية والاستخراجية.
- العمل غير المحلي.

وقد زاد اعتماد النظم العربية على منتجات التكنولوجيا المستوردة لاقامة مشروعات تنمية مما جعلها سوقاً رائجة تستوعب المنتجات المادية للبلدان المتقدمة، فضلاً عن القوى البشرية الوافدة من البلاد المصدرة لها، فقد بلغت قيمة المنتجات التكنولوجية القادمة إلى الهياكل الاقتصادية العربية حوالي 2.2 مليار دولار عام 1970 وارتفعت إلى ما يقرب من 14 مليار دولار عام 1975، ثم بلغت 38.3 مليار دولار عام 1980 وكانت نسبة الارتفاع خلال هذه

الفترة 27.8%، 35.7%، 34.6% على التوالي.

- ان نقل التكنولوجيا وبيعها للنظم العربية احدي الآليات التي تستخدمها المجتمعات المتقدمة لغرض الهيمنة واحكام السيطرة على الدول النامية عموماً وهي تتكامل مع ظواهر أخرى:
- القروض والمعونات الخارجية.
- السيطرة على مصادر المواد الخام.
- خوض مشروعات وتوجهات معينة.

ويعتقد كثير من الاقتصاديين العرب ان استيراد التكنولوجيا من الخارج سوف يفضي إلى مزيد من حالة التبعية ويركزون على ضرورة الاعتماد على الذات بايجاد تكنولوجيا داخلية لتتيح الاستغلال الامثل للطاقت والموارد المتاحة مادياً وبشرياً.

ان النتاج التكنولوجي الملائم يتطلب درجة عالية من تظافر الابعاد البيئية والاقتصادية والثقافية في اطار حضاري يساعد على تهيئة الظروف المواتية لكي تقل قدر الامكان من اعتماد المجتمع على غيره وتزيد في الوقت ذاته من فعالية قدراته الذاتية. وعلى ذلك فان تكنولوجيا الاستيراد من الخارج يجب ان تخضع لانتقاء محلي ومن الضروري توفر حد أدنى من الخبرات العالية يمكن من استيعاب التكنولوجيا. ولهذا ولكي تمضي عملية نقل تكنولوجيا وفق نظام محدد يجب ان نطرح التساؤلات التالية:

- 1- اي مرحلة من مراحل النمو؟
 - 2- ما هو شكل هذا النمو؟
 - 3- ما هو دور التكنولوجيا؟
 - 4- هل تحتاج إلى قوى بشرية أم مادية أم هناك قوى أخرى؟
 - 5- ما هو الدور المتوقع للتكنولوجيا المستوردة؟
- ويطرح البعض ضرورة استيراد الدول النامية التكنولوجيا الاقل تقدماً باعتبارها تطرح ذاتية وخصوصية معينة لا تتوفر في مثيلتها من التكنولوجيا المتقدمة.

ثالثاً: المستويات العامة لمشكلات نقل التكنولوجيا:

تتعدد مشكلات نقل التكنولوجيا على المستوى العام كما يلي:

- 1- مستوى الدول المصدرة.
- 2- مستوى الدول المستوردة.
- 3- الطرف الثالث في نقل التكنولوجيا.
- 4- الامكانيات المتاحة للطرفين.
- 5- حدود عملية النقل التكنولوجي.
- 6- المزايا العائدة على المصدر والمستورد.
- 7- الامكانيات المتاحة أمام كل طرف.
- 8- النتائج المتوقعة لنقل التكنولوجيا بالنسبة للمستورد والمصدر.
- 9- تأثير العملية الانتاجية داخل كل من الدول المصدرة والدول المستوردة.
- 10- مؤثرات نقل التكنولوجيا على:
- القاعدة البنائية للدول المصدرة : القاعدة البنائية للدول المستوردة.
- القاعدة الانتاجية للدول المصدرة : القاعدة الانتاجية للدول المستوردة.

11- حاجة عملية نقل التكنولوجيا إلى مزايا معينة، الخبراء والمستشارون والباحثون، والمقدرات التقنية، والابتكارية، وبراءات الاختراع، والفوق الذاتي والقدرة على التطوير الخاص.

رابعاً: المستويات الخاصة لمشكلات نقل التكنولوجيا:

تتركز أهم إشكاليات النقل في مستواها الخاص في:

أ - استيعاب البيئة الحضرية لحدود النقل:

فأي نقل لا يعني في ذاته أنه نقلاً للحضارة الأساسية، فالقدرة على التجديد والابتكار ضرورة حضارية تعمل وفقها كافة المجتمعات المتقدمة أو الساعية للنمو على حد سواء.

ب - حدود نقل التكنولوجيا إلى داخل هياكل النمو الوطني:

باعتبار أن عملية النقل لا بد وأن ترتبط سلباً أو إيجاباً بالاهداف المنشودة من ورائها وتحديد الوقت الذي يمكن للدولة أن تستورد فيه تكنولوجياتها تعتبر أمراً ضرورياً وهاماً.

ج - فدره القواعد الانتاجية داخل المجتمعات النامية:

حيث لا توجد قاعدة بشرية «علماء - باحثون - خبراء» وقواعد انتاج داخلية محددة لانتاج الانتاج المطلوبة وهل هي انماط حيوية أم انماط قديمة يجب أن يتم تطويرها وتحديثها.

د - عدم وجود رؤوس اموال كافية:

وتعاني هذه الدول من أزمة تنمية حادة تتسبب في قلة رؤوس الاموال وفي ظل ظروف معينة تهرب الاموال الوطنية ولا تجد فرصاً مأمونة للاستثمار في الاقتصاد الوطني.

هـ - عدم وجود استقرار سياسي داخلي:

تشهد غالبية النظم النامية مظاهر لعدم الاستقرار السياسي من جراء صعوبة تحقيق التكامل القومي، وتحديد الهوية والتغافل الخارجي، هذا بالإضافة لعدم تحديد مفهوم التعددية السياسية بمعناها الليبرالي الغربي.

و - عدم الثقة في التنظيم الدولي بصورة عامة:

تلجأ غالبية هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستفادة من اسهاماته المالية لقيام مشروعات تنمية، ولكن الملاحظ أن هذه المؤسسات تضع العراقيل القانونية أمام استيراد هذه التكنولوجيا أو الاموال التي تساعد على استيرادها.

خامساً: الأبعاد الاستراتيجية لمشكلات نقل التكنولوجيا :

تثير عملية النقل التكنولوجي من المنظور الاستراتيجي عددا من القضايا منها:

أ - تعدد الجوانب المشكلة للنظام الدولي الذي تعمل فيه الدول النامية:

- سياسية - اقتصادية - اجتماعية - ثقافية - تكنولوجية - قانونية - تعليمية - فنية.

هذه الجوانب تتداخل وتشابك دوليا واقليميا وتعرض للتغيير والتبدل بسرعة.

ب - عدم وجود هياكل تنظيمية تقسم الاختصاصات وتحدد العلاقات والمستويات الوظيفية.

ج - عدم الفصل بين نظم واجراءات ومسارات العمل لإرشاد وتوجيه الاداء التنموي.

د - غياب التقنيات الإنتاجية والإدارية وذلك في ظل وجود امكانيات مادية فائقة.

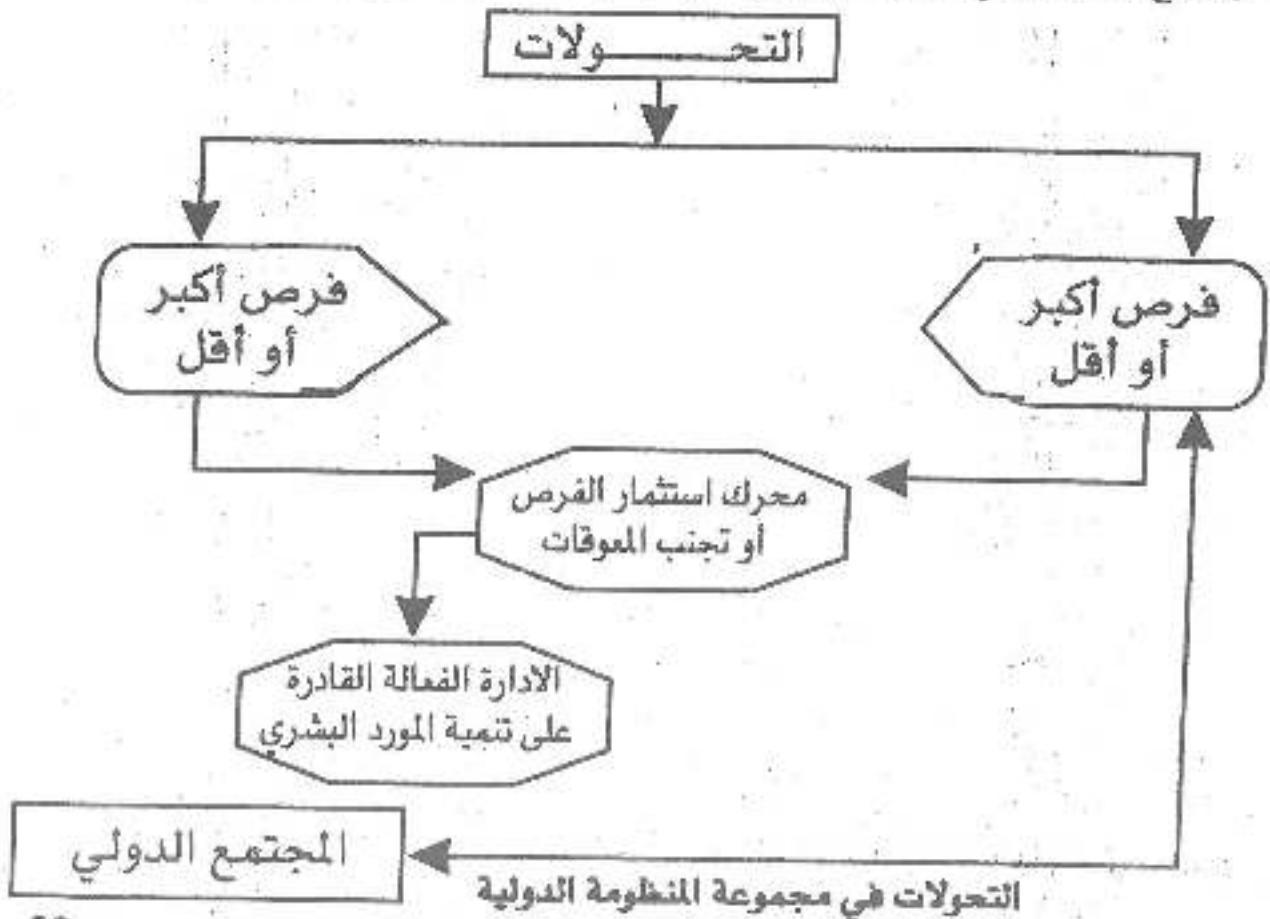
وتتوكل هذه الاشكاليات على مستواها العام والخاص مع التحولات الحاصلة على مستوى العالم الذي تحدث فيه علاقات القوى الكبرى والمختلفة فهي الثمانيات والتسعينيات تم التحول تقريبا من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة المعلوماتية، والتحول من

التكنولوجيا المحدودة والبسيطة إلى العالمية، والتحول من الاقتصاديات الوطنية إلى اقتصاديات كوفية، والتحول من اهتمامات المدى القصير إلى اهتمامات بعيدة المدى عبر قنوات التخطيط الاستراتيجي، وكذلك الانتقال من الاعتماد على التبعية للمؤسسات والمنظمات إلى وضع يهود فيه الفرد وتزداد أهمية الاعتماد على الذات هذا بالإضافة إلى:

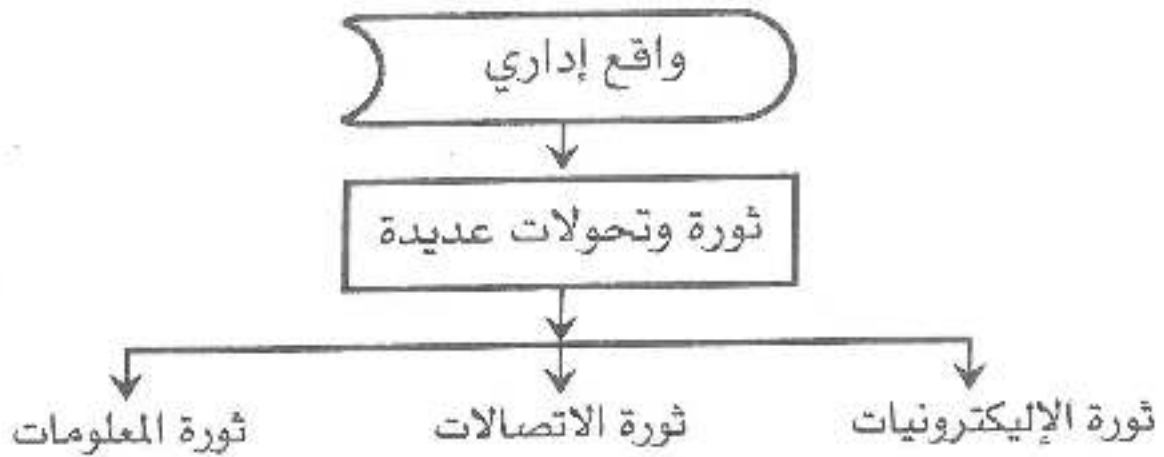
- الاتجاه نحو التخصصية.
- ظهور اشتراكية الاسواق الحرة، والتحويلات الأوروبية «وحدة المانيا - تقسخ يوغسلافيا - انهيار الشيوعية - سوق اوروبية موحدة» . ومحاولات تشييد نظام عالمي جديد.
- وواكب ذلك حدوث تحولات كبرى على صعيد التكنولوجيا ومنها:

 1. تكنولوجيا الحاسبات الآلية.
 2. تكنولوجيا الاتصالات.
 3. تكنولوجيا التصغير
 4. تكنولوجيا اعادة الاستخدام
 5. تكنولوجيا الهندسة الوراثية.
 6. تكنولوجيا البيولوجيا الحيوية
 7. تكنولوجيا المواصلات الفائقة.
 8. تكنولوجيا الليزر.
 9. الذكاء الصناعي
 10. الهندسة العكسية والهندسة المتوازية.

ويوضح الشكل التالي التحويلات الجذرية في مجموعة المنظومة الدولية:-



وتشير هذه التحولات صراحة إلى أن السمات المجتمعية أخذة في التحول لتتمط مفاير تماماً، عندها يتحول المجتمع إلى إطار ما بعد الصناعة أو مجتمع المعلومات وذلك بفعل التكنولوجيا المنظورة للغاية وهي تكنولوجيا المعلومات والبيانات وباعتبار أن العالم يعاد تنظيمه بين من يملكون المعرفة «المعلومات» «العلم والتكنولوجيا» وبين من لا يملكون. وتوفر التكنولوجيا المتطورة للغاية - وهي مستمرة في التطور والتحسين - فرص هائلة لتحقيق منتجات عالية ومتميزة بكميات غير محدودة وبتكلفة أقل، ومن ثمة يصبح أمام الإدارة احتمالات عديدة لكي تزيد انتاجياتها.. إذا نظرنا مقومات التكنولوجيا وسيطرت على أدائها وفقاً لما يلي:



ولهذا، من الضروري أن تحرص الدول العربية على إيجاد تنسيق وتعاون بين أجهزة التكنولوجيا المستوردة وقطاعات الإنتاج الوطنية من جانب والامستراتيجيات التي تنتهجها الدولة من جانب آخر، لأن ذلك يحقق أعلى معدل إنتاجي كما يجب عليها أن توفر الدعم الوطني للسياسات التكنولوجية الجديدة دون النظر إليها على أنها العدو الأجنبي المفروض علينا من الخارج ولو كان بمحض إرادتنا لأن المعائد سوف يؤث ثماره إن احسن اختيار التوجهات الوطنية بالإضافة إلى إحداث تعديلات هيكلية في عدد من القطاعات الإنتاجية العتيقة التي تفتضي التكنولوجيا تحديثها من أجل مزيد من التطور التقني بالداخل، هذا بالإضافة إلى العمل على ربط التطوير التقني بالمقدرات التكنولوجية الخلاقة كي لا تكون حيازة التكنولوجيا هدفاً في حد ذاته.

فليس المهم استيراد التكنولوجيا بقدر ما هو من الضروري توظيف امكانياتها للوصول إلى أهداف مرسومة وفق خطة استراتيجية عقلانية تراعي المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية، وكذلك القطاعات الإنتاجية المختلفة.

أهم المصادر المستخدمة :

أولا المصادر العربية :

- 1- د. أسامة الخولي، «خطة عربية موحدة لنقل التكنولوجيا»، «شؤون عربية»، عدد 21، نوفمبر 1982.
 - 2- الجامعة العربية، الإدارة الاقتصادية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1980، الجزء الأول.
 - 3- انطوان زحلان، «استيراد التقنية وتحديث التخلف في التنمية العربية» م «مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - يونيو 1989».
 - 4- د. عبد الملك التميمي : العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية «الكويت: عالم الفكر 1990».
 - 5- عفيفي طاهر، «التكنولوجيا العربية العاجزة بين التبعية للخارج والتقصير في الداخل»، «الرياض: الوحدة»، عدد 5، 1989.
 - 6- د. علي السلمي، «الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد»، (القاهرة: الاهرام الاقتصادي، عدد 54 أغسطس - سبتمبر 1992).
 - 7- د. علي نصار، «هذا القادم الجديد، ماذا أعددتنا له، المعلوماتية في الوطن العربي»، «المستقبل العربي»، عدد 65، يوليو 1984.
 - 8- فتيان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا - دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، «القاهرة: الهيئة العامة للكتاب 1989».
 - 9- د. محمد عبد الشفيق عيسى «تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى العالم الثالث»، «القاهرة: السياسة الدولية»، عدد 68، أبريل 1982.
 - 10- د. محمد الكردي: أثر التقنية في البنية الاجتماعية بمجتمع عربي، «القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1993».
 - 11- نادر الفرجاني، «هجرة الكفاءات، علاقتها بنموذج التنمية والتعليم»، (المستقبل العربي، عدد 15، 1980).
 - 12- علي محمد منصور، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وتأثيرها على الإصلاح الإداري - دراسة على ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1996.
- ثانياً: المصادر الأجنبية:

- 1- F. MACHILY : ECONOMIC INTEGERATION WORLD WIDE . (LONDON :MACMIELLAN 1978)
- 2- HANS SINGER: THE STRATEGY OF INTERNATIONAL DEVELOPMENT (LONDON :MACMILLIAN 1978)
- 3- JOHNSON : TECHNOLOGY AND ECONOMIC DEPENDENCE (LONDON TRADE POLICY RESARCH CENTER 1980)
- 4- PETER SURRENDRA , TRADE MARKET AND THE 3rd WORD " WORD DEVELOPMENT VOL ,7, 1979)

المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر المدرسة النقدية

د. منجد عبد اللطيف أحمد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

ملخص البحث باللغة العربية

المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر المدرسة النقدية يتناول البحث التطورات التي طرأت على مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات في ظل تطور المفاهيم النظرية لهذا التوازن. وقد قسم البحث إلى ثلاثة محاور الأول منها المفهوم التقليدي للتوازن في ظل تقسيم فقرات التوازن والتركيز على توازن الفقرات وجاء المحور الثاني ليوضح أثر البعد الزمني على تطور مفهوم التوازن وتناول المحور الثالث المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات في إطار التحليل النقدي واختتم البحث ببعض النتائج المستخلصة من التحليل النظري.

the new concept of balance of payment equilibrium:

monetary approach

the research deals with relation between evolution of equilibrium concept of balance of payment and the evolution economic thought during several successive periods ,and how equilibrium concept depends on its ability to reflex economic theory incertain period of time . since the monetary approach has dominated the economic thought since 1960s modren concept has appeared tto reflect monetary school viewpoint which the total equilibrium position refer of oreign currency fund in balance of payment and refute the equilibrium between certain item in order to access to this end .research has been divided into three parts first one explained classical concept of balance of payment equilibrium second are explained the effect of time factor on transfer mechanism from classical to modren concept,third part expliated monetary school view point for balance of payment approach.

تمهيد :

عندما ما طرح (فوكوياما) ❖ السؤال القديم مجددا وهو : هل يقود التطور التاريخي للغالبية العظمى من البشر نحو النظام الرأسمالي الليبرالي؟ كانت إجابته ويمنتهى الثقة للسؤال الذي طرحه، نعم.

وعندما بدأ الإعلام والتبشير بأطروحات (فوكوياما) في أوائل التسعينيات كان علينا أن ندرك بأننا في خضم مرحلة جديدة تحمل قيما ومفاهيم جديدة متصقة مع التنظير المهيمن والذي يحاول أن يطرح نفسه كأيدلوجيا استطاعت أن تقتصر في الحرب الباردة ولها القدرة على الاستمرار والتجدد حسب اعتقادات (فوكوياما) تلك هي الرأسمالية الليبرالية بكل معتقداتها، وليس غريبا أن يتزامن ذلك مع استحضار أطروحات رائد الفكر النقدي وعراب الفكر الرأسمالي «ميلتون فريدمان» ❖❖ . وقد قدر له أن يعيش ليشهد هيمنة المدرسة النقدية لتأخذ طريقها في البيزوغ بعد أن طال انتظارها في الظل إبان هيمنة الفكر الكينزي بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد تناغم (فريدمان) إلى حد بعيد في كتابه «الرأسمالية والحرية» مع «فرانسيس فوكوياما» ليكون معه ثنائيا منسجما، فإذا كان «فوكوياما» أوجد التبرير الفلسفي للفكر الرأسمالي فإن «فريدمان» وأطروحات مدرسته النقدية هي الاداة الاقتصادية لتحقيق حلم «فوكوياما» وتأكيد نبوءته، لقد تسلسل الفكر النقدي إلى جميع المفاهيم والادوات التحليلية في مجال الاقتصاد، وذكرونا بذلك بالمرحلة التي انتقلت فيه أدوات التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي عندما انتقلت زمام القيادة الفكرية من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الكثرية وأكد الشيء نفسه عندما تحولت هذه القيادة والهيمنة إلى المدرسة النقدية التي لا بد أن تضفي صيغتها على جميع المفاهيم والمصطلحات ليس بتسمياتها بل في مدلولها وتعبيرها.

ولقد كان من ضمن ما شمله ذلك هو مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات، فلقد أصبح للتوازن تعبيرا ومدلولا في إطار التحليل النقدي يختلف كما كان عليه إبان المرحلة الكلاسيكية أو الكثرية وأكد سيرتبط بذلك تبدل النظرة إلى سبل تحقيق هذا التوازن ومناهجه المتعددة، وعلى هذا الأساس سنحاول التعرف على المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر نقدية وما يرتبط بذلك في كيفية التعامل مع مشكلة المعجز في المدفوعات، وأكد لن يتم ذلك قبل التعرف على ما يمكن أن يسمى بالمفهوم التقليدي مع الأخذ في الاعتبار دور العامل الزمني في ضمان خلق آلية التحول من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات.

أولاً - المفهوم التقليدي للتوازن في ميزان المدفوعات:

يعكس التوازن في مفهومه العام الحالة التي تتميز بالثبات والاستقرار في ظل مقاومة

❖ كاتب أمريكي من أصل ياباني. أصدر كتابه الشهير «نهاية التاريخ» ليشرح بانتصار الفكر الرأسمالي وأن هذا هو النهاية الحتمية للتاريخ الإنساني انظر:

فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1993 .

❖❖ كاتب واقتصادي أمريكي معروف حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ورائد ما يعرف بالمدرسة النقدية، انظر كتابه الرأسمالية والحرية، ترجمة دار الجملية لشرح والتوزيع، سرت، 1993 .

عوامل وقوى تتنازع باتجاهات متعاكسة من أجل التأثير في حالة التوازن المشار إليها. وتجسد فقرات ميزان المدفوعات بطرفيه الدائن والمدين حالة عملية لتنازع القوى من أجل دفع الميزان إما باتجاه العجز عندما تميل كفة الميزان بضلع تزايد قيم الطرف المدين أو الفائض حين يزداد زخم بنود الطرف الدائن.

وقد أنصب اهتمام المعنيين في هذا التخصص على حالة العجز وتجاهل الفائض على اعتبار أنه لا يمثل مشكلة ملحة مادام أنه يمثل إضافة إلى احتياجات البلد المالية، لهذا تركز الاهتمام حول سبل معالجة العجز، وكان هذا لا يعفي الفائض من أنه يمثل أحد مظاهر الاختلال وأن سبل الوصول إلى التوازن هي إما القضاء على العجز أو السيطرة على الفائض وقد اعتاد أغلب الاقتصاديين على تقسيم فقرات ميزان المدفوعات إلى بنود أساسية وبنود تصوية، الأساسية منها ما تقترب حركتها بالتلقائية والاستقلالية فهي تحدث بغض النظر عن وضع البنود الفرعية الأخرى في حساب رأس المال ولا ترجع حركتها لاعتبارات خاصة بميزان المدفوعات، أما الشطر الآخر لهذا التقسيم والمتمثل ببنود التسوية فهي تحدث بشكل مخطط ومقرر لكي تجعل الميزان متساويا بالمعنى المحاسبي فهي تدفقات لا خيار للقطر تجاهها إذ عليه أن يقوم بها راضيا كان أم مرغما لموازنة كفتي الميزان وهي رد فعل مستجيب لحركة التدفقات المستقلة (1).

من هنا كان الافتراق بين التوازن بالمعنى الاقتصادي والتوازن بالمعنى المحاسبي، ويلاحظ من هذا الافتراق أنه ترتب عليه مفهوم ومدلول للتوازن كان شائعا فيما مضى ولا يزال العديد يميل إلى اعتماده في الوقت الحاضر، ذلك هو أن وضع البنود الأساسية هو الفصيل في إظهار الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي الدولي للبلد وفي تحديد وضع الميزان فيما إذا كان يعاني من وضع مختل أم متوازن، فعلى وفق ذلك التمييز تصور البنود الأساسية حالة الاختلال أو التوازن بالمعنى الاقتصادي في حين تعمل بنود التسوية على إحداث موازنة رقمية تستند إلى نظرية القيد المزودج المحاسبي الذي يكفل تساوي رصيد الجانب الدائن مع المدين شرطا لوصف أي ميزان حسابي بالمساواة حتى وإن كانت هذه المساواة اسمية أي غير حقيقية. وعلى وفق هذا الوصف نستطيع التمييز بين تسوية الاختلال وتكييفه، ذلك أن تسوية العجز بوصفه أحد مظاهر الاختلال تشير إلى حالة تحصيل المدفوعات لملاقاة العجز دون الاهتمام بأسباب هذا الاختلال مادامت أن الموازنة الحسابية قد تحققت وهذا يضمن التوازن بالمعنى المحاسبي، أما عملية التكييف فتتضمن التداخل الفعال بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثر هذه المتغيرات على عملية التوازن الخارجي، فهي إذن تشخص حالة من التفاعل بين الاقتصاد المحلي ومتطلبات التوازن الخارجي الذي يبرزه ميزان المدفوعات، ومن الطبيعي أن تستغرق الفترة الزمنية لعملية التكييف مدة أطول بكثير من الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التسوية، لأن على واضعي السياسة الاقتصادية الانتظار مدة ليست باليسيرة لجني ثمار التكييف (2).

فمصطلح التسوية يظهر مع معالجة اختلالات قصيرة الاجل في حين يرد مصطلح التكييف مع اختلالات هيكلية طويلة الاجل نسبيا.

(1) عبد المنعم السيد علي، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1992، ص 51-55.
(2) Scummel, International Monetary policy, Machmillan, London. 1970. P.74.

إن هذا المفهوم للتوازن في ميزان المدفوعات والذي يسمى لتجزئة فقرات الميزان حسب الأهمية النسبية ووفق التنظير الاقتصادي السائد ارتبط بالبعد الزمني للمرحلة الفكرية التي أفرزت هذه المفاهيم، وترافق ذلك مع استحضار بدائل مناسبة لتصحيح العجز وبلوغ التوازن في ميزان المدفوعات.

إن إدخال البعد الزمني وأثره في تبني مفهوم معين يعطي صورة واضحة لآلية التطور في مفهوم التوازن وهذا ما يمكن ملاحظته في الفقرة الثانية من البحث.

ثانيا - البعد الزمني وأثره في تطور مفهوم التوازن:

تعد النظرية النسبية لأينشتاين (1916) عاملا حاسما في تغير الكثير من المفاهيم عندما أدخل عامل «الزمن» كبعد رابع إلى الأبعاد الثلاثة المعتادة «الطول، العرض، الارتفاع» مما يجعل للكون بعداً رابعاً هو الزمان، وقد انتهت هذه النظرية إلى تصور آخر للزمان يتأدى في أنه منحني وهذا يغير المفهوم التقليدي للزمان من أنه شريط مستد. فالزمان دائرة غير منتهية على وفق النظرية النسبية (3).

وبهذا يكون العقل البشري وتصوراته سلسلة متصلة في مرحلة معينة من نضجه ومرتبطة بالزمان الخاص بتلك المرحلة، وبهذا لا يمكن أن يكون هناك مفهوماً مطلقاً أو حقيقة مطلقة بل أن كل شيء قابل للتطور والتبدل بتأثير عامل الزمن. وعلى وفق هذا التصور تتطور المدلولات والمفاهيم لتتسجم مع عامل الزمن الذي تحيا فيه فما كان حديثاً يمسى تقليدياً بمرور الزمن وهكذا.

وإذا نظرنا إلى بدائل أو أساليب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يمكن أن نحصر ثلاثة أنواع رئيسية منها (4).

أ - التوازن عن طريق حركة سعر الصرف.

ب - التوازن عن طريق تغيرات أثر السعر - الدخل.

ج - التوازن عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذه المناهج هي بدائل اختيارية لتحقيق التوازن، ولكن في حقيقة الأمر أن للتغيرات التي طرأت على الفكر الاقتصادي عبر فترة زمنية متعاقبة أثر بالغ الأهمية في الضغط على واضعي السياسة الاقتصادية في اختيار بديل معين دون آخر.

فاستخدام التغيرات في حركة سعر الصرف للتأثير على الأسعار التسببية لعناصر التجارة الخارجية ينسجم مع طبيعة التحليل الكلاسيكي الذي يستخدم أدوات التحليل الجزئي والمتأثر أصلاً بالفكر التجاري الذي يعد التجارة الخارجية أحد أهم بنود سجل المعاملات الدولية وكما كان يسمى في ذلك الوقت، فتبلور في تلك المرحلة الزمنية منهج المرونات، في حين كان إدخال ما يعرف بالمضاعف الكينزي وأثره في الدخل والاستخدام مصحوباً باستخدام أدوات التحليل الكلي سبباً رئيساً في توجيه الاهتمام إلى فقرات الحساب الجاري. وجاء هذا منسجماً مع الفترة الزمنية إبان المرحلة الكينزية وقد تبلور عن ذلك ما يعرف بمنهج الاستيعاب لتحقيق

(3) انظر الدراسة القيمة للمستشار محمد سعيد العشماوي، من يستطيع أن يوقف نزيف الزمن العربي، ع463، 1997، ص ص 41-63.

(4) E. M. Bernstein, Strategic Factory in Balance of Payments adjustment, staff paper, I.M.F. August 1956, PP 161-165.

التوازن في ميزان المدفوعات (5).

وقد جاء متوافقا مع ما ذكر آنفا أن معايير تصنيف فقرات ميزان المدفوعات كانت متعددة ففي مرحلة الكلاسيك كانت فقرات الميزان التجاري تصنف ضمن الفقرات الأساسية عندما كانت التجارة الخارجية محور النشاط الاقتصادي وفي المرحلة الكينزية شملت الفقرات الأساسية كل عناصر الحساب الجاري في حين كان للمدرسة النقدية تصنيفا آخر يأخذ بنظر الاعتبار كل عناصر ميزان المدفوعات بشكل أجمالي وكما سيتم التطرق إليه لاحقا.

إن الحد الفاصل في تصنيف فقرات ميزان المدفوعات بين ما يعرف بفقرات فوق الخط أو تحت الخط (♦♦♦) خاضع للفترة الزمنية التي تحكم ذلك التصنيف وإلى الأسلوب أو البديل المعتمد في تحقيق التوازن. وهذا يظهر علاقة وثيقة بين معايير تصنيف فقرات ميزان المدفوعات ومناهج تحقيق التوازن في هذا الميزان، فالتوازن في المرحلة الكلاسيكية هو توازن في مجال التجارة الخارجية أي هو توازن خارجي وهذا ما يفسر أهمالهم لمتطلبات التوازن الداخلي، أما في المرحلة الكينزية فالتوازن يستند إلى التوازن في حساب الدخل وما يرتبط به من توازن في مستوى الاستخدام أي كيفية استيعاب الدخل لتحقيق التوازن في الاستخدام وإن كان ذلك على حساب عجز الميزانية العامة أو العجز في حساب رأس المال، وهذا ما يفسر أسباب تمييز المرحلة الكينزية بمجوزات الميزانية العامة الناجمة عن تفاقم الانفاق العام وانعكاس ذلك على استنزاف الاحتياطات الأجنبية وتزايد مظاهر عجز موازين المدفوعات.

من كل ما سبق إذا كان هذا التحليل يعكس مفهوم التوازن لفترة زمنية قد انقضت فهو إذن يعبر عن مفهوم تقليدي للتوازن فما هو مآل الحال عند النظر إلى التوازن في المرحلة الراهنة والمتأمل بهيمنة الفكر النقدي وكيف سيكون المفهوم الحديث للتوازن في ظل هذه المرحلة؟

ثالثا - المفهوم الحديث (التحليل النقدي):

لقد تزامن سطوع الفكر النقدي مع مرحلة محاولة فرض النظرية الرأسمالية الليبرالية بكل قيمها على المجتمع الدولي، وهذا التزامن طبعي بل ومنطقي، فعندما دعى فريدمان رائد المدرسة النقدية إلى التمويل في أسواق صرف العملات الدولية في أوائل الخمسينيات لم نجد صدى لدعوته في تلك الفترة لأن التوقيت الزمني لم يكن يسمح بذلك، ولكن الاستجابة الفعلية للتمويل تعالت في الوقت الراهن لأنها أصبحت متوافقة مع الرغبة في التدويل والاندماج المالي. وتجديد المطالبة في تكريم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس الميزة النسبية لعناصر الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، ولن يكون من الصعب ملاحظة ما يمكن أن يطرأ على مفهوم التوازن من تغير في المرحلة الراهنة ليعبر عن مفهوم حديث للتوازن في ظل فترة زمنية قائمة.

وبما أن الفكر النقدي هو المهيمن الآن فسيكون للتوازن مفهوما ينطلق من وجهة نظر

(5) Chain, Alternative approaches to devaluation, International Labour office Genv

Renshaw, Geneva, 1969, p 64.

♦♦♦ جرت المادة على تقسيم فقرات ميزان المدفوعات إلى قسمين. الأول ما يعرف فوق الخط (Above the line) والذي عادة ما يضم الفقرات التي تصنف على أنها أساسية بينما تدرج الفقرات الأخرى والتي تصنف على أنها فقرات تسوية تحت الخط (Below the line) ومن الناحية النظرية تعد الفقرات المدرجة تحت الخط مرآة عاكسة لجميع الفقرات فوق الخط لأنه في حالة توفر المعلومات الدقيقة فإنها تساويها بالقيمة وتعاكسها بالإشارة.

نقدية. أن المنهج النقدي انطلق من أن فقرات ميزان المدفوعات تتأثر بفائض العرض والطلب النقدي وأن هذا المنهج يؤكد في تحليله على رصيد ميزان الحساب النقدي «تحت الخط» أي أنه لا يركز فقط على الحساب الجاري أو حساب رأس المال مطوّل الاجل وإنما على القيمة العامة لكليهما التي تظهر تحت الخط لأن اختلالات فوق الخط هي مساوية لها في القيمة ومعاكسة لها في الإشارة لاجل ضمان تساوي الرصيد محاسبيا وفق مبدأ القيد المزدوج، فينظر إلى التوازن هنا إلى أنه توازن رصيد كلي وليس توازن فقرات معينة وعلى وفق هذا سوف يصعب التمييز بين ما يعرف بالفقرات المستقلة وفقرات الموازنة مادام أن كل بنود الميزان تتأثر باختلالات عرض وطلب النقود الذي هو العامل الاساسي في تفسير أسباب العجز والفائض في ميزان المدفوعات على وفق التصور النقدي (6).

ومستترتب على ذلك أيضا أنه سوف تضيق الفجوة بين ما يعرف بالتوازن الاقتصادي والتوازن الحسابي ويقل الفرق بين تسوية العجز وتكيفه لان حالة التوازن هنا هي الحالة التي تمثل تعادل فقرات الميزان كاملة بطرفيه الدائن والمدين أن المفهوم الحديث للتوازن هذا يقودنا إلى -

(1) لا يوجد حد قاطع ونهائي لتصنيف فقرات ميزان المدفوعات إلى فقرات أساسية وفقرات تسوية مادام أن هذا التصنيف يرتبط بتطور التنظير الاقتصادي ولفترة زمنية معينة.

(2) أن التوازن هنا هو توازن رصيد وليس توازنا بين فقرات معينة وأن فكرة وضع الخطط هي فكرة معيارية فحسب وبهذا يتم نفس سياسة التمييز وصولا إلى التوازن الكلي.

إن المفهوم الحديث للتوازن من وجهة نظر نقدية سوف يترتب عليه مسألة في غاية الخطورة وهي أن وسائل تحقيق التوازن سوف لا تكثر بمعطيات التوازن الكلي داخل الاقتصاد ولا بمتغيراته الاساسية بل تهدف إلى تحقيق توازن في الرصيد النهائي بغض النظر عن وسائل تحقيق ذلك وما يمكن أن يتركه من آثار اجتماعية على بلد ما. فالمهم هنا هو البحث عن كل الوسائل التي تضمن تدفق عملات أجنبية إلى الداخل تمزج رصيد الفائض.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن برامج صندوق النقد الدولي المطروحة لتكييف اقتصاديات البلدان النامية التي تعاني من العجز في موازين مدفوعاتها تستند في بعدها الفلسفي إلى المنهج النقدي (7). فإن هذا يفسر لنا لماذا أن هذه البرامج لا تعير إهتماما يذكر للآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج وليس من الغريب أن تجابه هذه البرامج برفض شعبي في البلدان المستقبلية لهذه السياسات فلم تأخذ سياسات الصندوق بنظر الاعتبار إتساع نطاق البطالة والضغط الاجتماعي لسياسة رفع الدعم عن السلع الأساسية أو مخاطر تصفية القطاع العام ما دام أن المحصلة النهائية تصب في قدرة البلد من تعزيز رصيده من العملات الأجنبية.

وأخيراً بقي أن نشير إلى أن تطبيق مبدأ البعد الزمني على المنهج النقدي سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى نقطة معينة يحصل فيها التناقض ما بين النظرية وبعدها الزمني فتتولد الظروف التي تجعل المنهج النقدي تقليديا مادام أن التطور البشري يسير في دائرة مستمرة وليس شريطا متصلا كما يعتقد «فوكوياما». فالثنائي المتسجم «فريدمان

(6) Johnson, Monetary approach to balance of payments, Journal of Financial and Quantitative Analysis, March, 1972. P221.

(7) Polak, Montefary analysis of income formation", Staff Paper, I.M.F. NOV 1957.P 58

وفوكوياما، سوف لا يلبث أن يفترقا ما دام أن المفاهيم تخضع إلى النسبية.

نتائج البحث :

من كل ما تقدم يمكن التوصل إلى النتائج التالية:-

- 1- أن أي مفهوم اقتصادي يعبر عن مدلوله في لحظة زمنية، وأن البعد الزمني هو العامل الحاسم في تحقيق آلية الانتقال من التقليدية إلى الحديثة.
 - 2- يخضع مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات في دلالته لمدى قدرته في التعبير عن نظرية اقتصادية معينة في فترة زمنية معينة.
 - 3- أن المفهوم الحديث للتوازن يحقق حالة الانسجام بين الفكر النقدي مع المرحلة الزمنية الراهنة.
- وهو يشير إلى حالة توازن الرصيد ويدحض فكرة التوازن بين فقرات معينة من ميزان المدفوعات.

المصادر :

أولاً، المصادر العربية :

أ - الكتب

- 1- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ دار العلوم العربية، بيروت 1993 .
- 2- عبد المنعم السيد علي ، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، 1992 .
- 3- ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت 1993 .
- أ - محمد سعيد المشماوي، من يستطيع أن يوقف نزيف الزمن؟ المري، ع 463، الكويت، 1997 .

ثانياً، المصادر الأجنبية،

A- books

1-Scammell W.M,international monetary policy ,mach millan ,London 1970

B-periodicals:

- 1- berstain .E " strategic factors in balance of payment adjustment 'staff paper ;IMF 1956
- 2- Chain . E, Alternative approaches to devaluation , Intenational Labour office Geneva 1989.
- 3- Johnson , monetary approach to balance of payment . journal of financcail and quantitive analysis , March 1972
- 4- Polak , moneatry analysis of income fomation , staff paper imf, nov1957

واقع البحث العلمي ومعوقاته في الدول العربية

الطاهر محمد نصر الهمياني
عضو هيئة تدريس - قسم الإدارة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة الفاتح

تقف مختلف دول العالم اليوم وخاصة النامية منها أمام استحقاقات كبيرة في مواجهة تحديات الإنماء ومتطلبات التحديث وكل ما تفرضه هذه التحديات من الحاجة الملحة إلى إستخدام العلم والمعرفة في حل المشكلات التي تواجهها هذه الدول وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية..

ويعد البحث العلمي بكل مناهجه وأدواته الوسيلة الأكثر فاعلية في حل ومعالجة المشكلات والازمات المختلفة التي تواجه دول العالم اليوم، وهذا ما يؤكد دور العلم كما يرى فرنسيس بيكون (1561م - 1626م) حيث يذكر في معرض تحديده لدور العلم «إن الفرض من العلم هو التحكم في الطبيعة وعناصرها لصالح البشرية» (1) ويمكن أن نضيف إلى ذلك الدور الحيوي للعلم والمعرفة المنظمة في التغلب على الكثير من العقبات التي تواجه مسيرة الدول النامية بما فيها الدول العربية في تحديث وتنمية مجتمعاتها وتقليص الفجوة بين الشمال الفني والجنوب الفقير أي بين اقتصاديات متقدمة وأخرى متخلفة تعاني من إختلالات هيكلية يصعب تقويمها إلا من خلال توظيف أدوات ووسائل البحث العلمي المنظم والمنهج لإصلاح هذه الاختلالات..

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مفهوم البحث العلمي وأنواعه وخصائصه وأهدافه والتعرض إلى واقع البحث العلمي في البلدان العربية مع التركيز في هذا العرض على المعوقات التي تواجه البحث العلمي في البلدان العربية.

(1) عادل عوض، سامي عوض، البحث العلمي وتحديات القرن القادم، دراسات استراتيجية، العدد 24، «دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، 1998، ص 7

أولاً - مفهوم البحث العلمي:

إن نشاط البحث والاستكشاف هو نشاط قديم قدم الإنسان بل إنه نشاط فطري حيث يسمى الإنسان إلى استخدام مدركاته وحواسه وتوظيف نشاطه العقلي والفكري في التعرف على ما حوله من مكونات وعناصر ومحسوسات وغيبيات تمثل إطاراً للبيئة التي يعيش فيها.. وعلى الرغم من أن النشاط البحثي تطور تطوراً ملحوظاً خلال المراحل الزمنية المتعاقبة إلا أن هذا التطور جاء متدرجاً من حيث الأسلوب والوسائل والادوات وذلك تبعاً لتطور المعرفة والحياة البشرية ومشكلاتها وطبيعة التعقيدات التي واجهت المجتمعات الإنسانية خلال مراحلها المختلفة.

كما أن هناك عدم اتفاق على تعريف واحد للبحث العلمي بين المهتمين والمختصين بسبب الاختلاف في الأسلوب والمنهج وطبيعة المشاكل التي يتناولها الباحثون بالدراسة والتحليل، ويمكن في هذا الصدد استعراض بعض التعاريف للبحث العلمي والتي يتضح اختلافها في الصياغات التي ترد بها إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنه لا اتفاق على الأقل على الحد الأدنى من شروط البحث العلمي ومضمونه وأهميته..

حيث عرف فان دالين Van Dalen البحث العلمي بأنه «محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة الإنسان» (2) كما يعرف لويس كيدر Louis Kidder البحث العلمي بأنه «دراسة نظامية للوصول إلى حل أو حلول للمشكلات الإنسانية» (3)

ويعرف بعض العلماء البحث العلمي على أنه «استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم لمعالجة المشكلات التي لا تتوافر لها حلول، أو للكشف عن حقائق جديدة، أو لتفقيح وإعادة النظر في نتائج صار مهتماً بها» (4)

وبالرغم من اختلاف الصياغات التي وردت بها التعاريف السابقة إلا أنها تتفق فيما بينها على أن البحث العلمي هو أداة هامة لحل المشكلات الإنسانية من خلال تطبيق خطوات منظمة ومتتابعة وإجراءات منسقة لجمع البيانات من مصادرها المختلفة وتسجيلها وتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج التي ينبغي أن تستخدم لحل مشكلة ما، وهذا ما يجعل من البحث العلمي نشاطاً منظماً ومؤسساً على التفكير والتحليل والموضوعية.

ثانياً - أهداف البحث العلمي:

البحث العلمي نشاط هادف يتم من خلال إجراءات وطرق وأطر منظمة ومحددة ومخططة بفرض الوصول إلى مجموعة من الأهداف الأساسية وإن اختلفت المنطلقات الخاصة لكل باحث وأسباب قيامه بالبحث ويمكن أن نوجز هذه الأهداف فيما يلي:-

(2) ظاهر الكلالدة، محقوق جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية «عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999 ف.هـ» ص 16

(3) نفس المصدر، ص 16

(4) عادل عوض، سامي عوض، مصدر سابق، ص 20

- 1- وصف الظواهر وتفسيرها كما هي في الواقع ومحاولة تحليل هذه الظواهر والتعرف على مكوناتها باعتبار أن الظواهر تمثل مجموعة من العلاقات التي تحكم المتغيرات المؤثرة في حياة المجتمع ونظمه وقيمه ومؤسساته.
- 2- اكتشاف حقائق جديدة تمثل إضافة إلى تراكم المعرفة الانسانية من خلال التأكد من صحة نتائج سابقة وكذلك التحقق من صحة نظريات قائمة.
- 3- حل المشكلات التي تواجه المجتمع وهذا الهدف هام جداً يجعل من البحث العلمي نشاطاً مثمراً ومنتجاً وخاصة في مجتمعات تعاني من مشكلات متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.. الخ، وذلك من خلال تزويد صناع القرار وامدادهم بالنتائج التي يتم التوصل إليها من خلال البحث لاستخدامها في الاختيار بين البدائل المتاحة لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع والتي تشكل عوائق أمام تنميته وتحديثه وكذلك في استخدام موارده الاستخدام الأمثل.

ثالثاً - أنواع البحث العلمي:

- بسبب اختلاف طبيعة الظواهر والمشكلات التي يتم بحثها وكذلك التباين بين فروع العلم والمعرفة في اهتمامات كل منها بمجال معين دون آخر رغم أنها في المحصلة هي لخدمة الانسان فإن هناك أنواعاً من البحوث التي تتباين في أساليبها وأدواتها ووحدة الاهتمام، ويمكن في هذا المجال ذكر بعض أنواع البحوث وهي (5):
- 1- بحوث أساسية وصفية ونظرية الفرض منها توسيع إطار المعرفة التي يتم تجميعها حول ظاهرة أو مشكلة معينة وتحسين مستوى المعرفة بالظاهرة أو المشكلة محل البحث، كما يمد هذا النوع من البحوث أساساً للبحوث التطبيقية أو التجريبية.
 - 2- بحوث تطبيقية وهذا النوع من البحوث يوظف البحوث الأساسية ويطوعها لخدمة الإنسان من خلال البحث عن حلول عملية للمشكلات الواقعية والتي تتعلق بفروع المعرفة التطبيقية وفي مجالات مختلفة منها الانتاج المدني للصناعة والهندسة والزراعة والانتاج الحربي أيضاً.
 - 3- بحوث اجتماعية وهذا النوع من البحوث موجه لبحث الظواهر والمشكلات الاجتماعية بهدف تحسين جودة الحياة الاجتماعية للإنسان، من خلال تطوير علاقات الانسان ببيئته الاجتماعية وزيادة فاعلية دوره الانساني والاجتماعي وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.
- بالإضافة إلى أنواع أخرى من البحوث العلمية تشمل البحوث الكيفية والبحوث الكمية والبحوث المقارنة والمبينة والاستكشافية وغيرها (6).

رابعاً - خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بكونه نشاطاً مخططاً يخضع لاجراءات وخطوات محددة ومنظمة مما ينفي عنه وبشكل قطعي الطابع الارتجالي والعشوائي في التصرف وهو بذلك يتميز بمدة خصائص هي:-

- 1- الموضوعية: أي بمعنى أن يتبع البحث خطوات محددة ويخضع لاجراءات واضحة ووفق

(5) علي سليم الملاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، ديمان: دار الفكر، 1996 ف16.

(6) مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط3 طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995 ف.

الاصول المتعارف عليها حتى يثمر في النهاية ويصل إلى نتائج علمية تخدم المستفيدين منها في حل المشكلات المطروحة، وهذا يقود إلى ضرورة أن يكون البحث متجسداً أي خالياً من التحيزات وموصوفاً بالأمانة العلمية وهذا يعتمد على دقة تنفيذ الباحث نفسه لخطوات ومنهجية البحث العلمي. (7)

2- المنهجية: أي أن يكون البحث ممنهجاً. أي بمعنى أن يطبق الباحث أصول البحث العلمي والخطوات والمراحل التي تتبع في اجراء البحث سواء ذلك من حيث الموضوع من خلال التحديد الدقيق للمشكلة وصياغة الفروض وجمع البيانات وتحليلها .. أو من حيث الشكل من خلال الجوانب الاجرائية مثل جودة اللغة المستخدمة في البحث والاخراج النهائي وترتيب محتوياته ..

3- المصادقية: بمعنى أن تكون النتائج التي يتم التوصل إليها يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المشكلة أو الظاهرة محل البحث.

4- الشمولية: أي أن البحث يفترض أن تتوفر فيه امكانية تعميم نتائجه على المجتمع المقصود بالدراسة والبحث. رغم أن البحث قد يقتصر في الأغلب على عينة من المجتمع الأصلي. (8)

5- التحديد: أي أن يكون البحث محدداً ودقيقاً في وصف الظاهرة أو المشكلة وضمن سياق مكاني وزماني محدد وواضح مما يسهل من امكانية ضبط البحث وتنفيذه بالدقة المطلوبة.

6- التنبؤ: لا يقتضي البحث بمجرد وصف المشكلة أو الظاهرة فحسب أو تحليل ابعادها بل يتعداه إلى امكانية التنبؤ لما سيكون عليه سلوك الظاهرة في المستقبل واتجاهاتها السلبية والايجابية.

7- التحكم: أي بمعنى إمكانية إعادة البحث والتجربة أكثر من مرة والتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها وكذلك امكانية إعادة اثباتها بنفس الشروط أو نفيها.

هذا بالإضافة إلى أن هناك صفات وشروط ينبغي أن تتوفر في الباحث كذلك والتي تؤثر بدورها على جودة البحث ومن هذه الصفات الأمانة العلمية والنزاهة والقدرة العلمية على اجراء البحث وكذلك الامكانيات الجسدية والنفسية والعقلية بالإضافة إلى التجرد والحياد حتى لا يتأثر البحث بأحكام الباحث المسبقة واتجاهاته الشخصية.

خامساً - واقع البحث العلمي في الدول العربية: ♦

تعاني الدول العربية كغيرها من دول العالم الثالث من واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ومشكلاته. ورغم المحاولات الجادة لعدد منها بعد الاستقلال السياسي إلى تجاوز هذا الواقع بكل سلبياته مما يظهر الحاجة إلى استخدام البحث العلمي كأداة فاعلة في التخفيف من حدة هذا الواقع والتغلب على مشكلاته وتراكماته السلبية ..

وتظهر المؤشرات حجم الهوة بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة في إطار المنظومة التعليمية والبحثية في العالم وهذه الهوة تعكس حجم التباين بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة من حيث عدد الجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمنشورات العلمية والانتاج العلمي وحجم المخصص من الناتج الاجمالي للانفاق على أنشطة البحث العلمي ..

(7) ظاهر الكلالدة، محفوظ، جودة، مصدر سابق ص 28 .

(8) نفس المصدر ، ص 29

♦ الاحصائيات والمؤشرات المذكورة حول واقع البحث العلمي في الوطن العربي مأخوذة من: عادل عوض، سامي عوض، مصدر سابق، ص 31، 33، 34، 35، 36، 37 .

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مقارنة مهمة جداً قبل استعراض المقارنات الأخرى. حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة غير الأميين في العالم العربي 51٪ بينما تبلغ في معظم الدول المتقدمة صناعياً 99٪ حسب معطيات سنة 1990 ف. وفي هذه النسبة ما يؤكد واقع التخلف الذي تعيشه الدول العربية، ويزيد من حجم التحديات والمسؤوليات أمامها نتيجة تفشي الأمية بين سكانها، مما يضاعف جهودها للحاق بركب الدول المتقدمة ومجاراتها في استخدام التقنية والمعرفة الانسانية والاستفادة منها في تطوير البيئة وإستثمار مواردها المتاحة أفضل استثمار.

أما بخصوص عناصر المقارنة الأخرى ذات الصلة بالمنظومة البحثية والتعليمية فتجد وحسب الإحصائيات أن عدد الجامعات في الدول العربية بإعتبارها مؤسسات بحثية يوكل إليها القيام بأنشطة البحوث والدراسات حتى سنة 1996 ف 130 جامعة منها 75٪ أنشئ بعد عام 1970 ف. وهذا يدل على حداثة معظم الجامعات العربية مقارنة بجامعات الدول المتقدمة مما يعني أن تركيزها على التدريس أكثر من البحث العلمي وعلى البحوث الجامعية أكثر من البحوث الدقيقة..

كما بلغ عدد مراكز البحوث في مجالات المعرفة والعلوم التطبيقية والنظرية في الدول العربية ما بين (386300) مركزاً حسب بعض المصادر و708 مراكز بحثية حتى عام 1989-1990م حسب مصادر أخرى.

وتشير المصادر إلى أن عدد الباحثين العرب العاملين في مجال البحث والتطوير 318 باحثاً بمن فيهم أساتذة الجامعات لكل مليون نسمة، مقارنة مع 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة.

وحسب احصائيات اليونيسكو كانت نسبة العاملين في البحث والتطوير عالمياً في الدول المتقدمة صناعياً 85,5٪ و1,5٪ في الدول العربية.

في الوقت الذي وجه فيه مؤتمر وزراء العرب المسؤولين عن تطبيق العلم والتقنية على التنمية عام 1976 ف إلى ضرورة وضع الخطط الرامية إلى الوصول بأعداد الباحثين والاكاديميين العاملين في مجال البحوث والتطوير التقني إلى حد أدنى قدره 1000 باحث لكل مليون نسمة أي إلى عدد إجمالي يقدر بـ 300.000 باحث عام 2000 ف في مقابل 900.000 فني عام 2000 ف بما يقابل 3 فنيين لكل باحث أو على الأقل 1:2 «كما هو الحال في الدول الصناعية»

أما بخصوص النشر العلمي فإن الإحصائيات تشير إلى أن 90٪ من أنشطة البحث والتطوير يتولاها الباحثون في الدولة المتقدمة صناعياً وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية واليابان.

بالإضافة إلى أن 5٪ مما ينشر في الدوريات العلمية المحكمة والمصنفة عالمياً ينسب إلى دول الجنوب بما فيهم الدول العربية وأن 95٪ منها إلى الدول المتقدمة.

وفي تحليل للأوراق العلمية المنشورة خلال عام 1994 ف في 3300 مجلة علمية محكمة ومدرجة في فهرس الاستشهادات العلمية (SCI) - وهو عبارة عن قاعدة بيانات يستخدمها الباحثون على نطاق واسع - متخصصة في مدى مشاركة دول العالم في الأدبيات العلمية الدولية تبين أن هناك شبه غياب للدول العربية والنامية في مجال النشر العلمي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المساهمة العالمية للدول المتقدمة من المقالات المنشورة بالمجلات

العلمية بلغت 59,8 ٪ «الولايات المتحدة، اليابان، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا» في حين نسبة المساهمة العالمية للدول العربية من المقالات المنشورة بالمجالات العلمية بلغت 5,28 ٪ وفي هذا إشارة إلى ضعف إنتاجية الباحث في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة.

أما بخصوص نسبة المخصص من الناتج القومي الإجمالي للانفاق على أنشطة البحث العلمي فإن الإحصائيات تشير إلى أن الدول العربية خصصت نسبة 2 ٪ «حسب معطيات 1970 ف، 75 ٪ عام 1990 ف، في الوقت الذي انققت فيه الولايات المتحدة ما نسبته 2,9 ٪ من ميزانية بلغت 6500 مليار دولار سنة 1994 ف، واليابان 2,8 ٪ سنة 1994 ف، وبريطانيا 2,7 ٪ سنة 1994 ف، وألمانيا 2,9 ٪ وفرنسا 2,3 ٪ عن سنة 1994 ف.

ويتضح من خلال النسب المذكورة ضآلة حجم ما ينفق من الناتج القومي الإجمالي لأغراض البحث العلمي وأنشطته.

سادساً - معوقات البحث العلمي في الدول العربية:

يواجه البحث العلمي معوقات متعددة بعضها مادية وبعضها الآخر غير مادية تحد من إمكانية إجراء بحوث علمية وموضوعية تثمر في المحصلة عن نتائج إيجابية يمكن استخدامها في حل المشكلات التي تواجهها الدول العربية في المجالات المختلفة.

ويمكن الإشارة إلى أن بيئة البحث العلمي في الدول العربية لا تتوفر فيها المقومات اللازمة والتي تجعل منها بيئة مؤثرة بشكل إيجابي وفاعل على مسيرة البحث العلمي واتجاهاته كما ونوعاً .. وذلك أن البيئة الاجتماعية التي تعاني من واقع التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي هي في الواقع بيئة غير مشجعة لنشاط البحث العلمي بل أنها تميل إلى اعتبار أن البحث العلمي نشاطاً ترفيلاً وغير منتج، مما يقلل من شأن البحث العلمي كأحد ركائز التنمية المستدامة في الدول العربية .. ويواجه البحث العلمي إلى جانب تخلف البيئة الاجتماعية معوقات كثيرة ومن خلال استعراض بعض المؤشرات التي تكشف عن واقع البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة فإنه يمكن استعراض بعض هذه المعوقات فيما يلي:

1- غياب المزاجية العضوية والضرورية بين مراكز البحث ومؤسسات التعليم الجامعي وغيرها المناطة إليها مسؤولية إجراء البحوث العلمية لحل مشكلات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد المستقبل الأول من نتائج البحث العلمي من خلال الاختراعات والاكتشافات ونقل التقنية واستخدامها وتطويرها لخدمة اقتصاديات الدول العربية التي تعاني في مجملها من اختلالات هيكلية. إضافة إلى ضعف الفعالية من جانب القيادات الإدارية المسؤولة عن إدارة مؤسسات النظام الاقتصادي بحدوى أهمية البحث العلمي في حل المشكلات التي تعاني منها ومن ثم عدم تبني وتشجيع ودعم الباحثين ومراكز البحوث على إجراء الدراسات والبحوث المختلفة وتوظيف خلاصاتها من النتائج لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

2- غياب الفلسفة الواضحة والتي تبلور من خلالها سياسات محدودة وجادة للبحث العلمي على مستوى الدول العربية مما يعكس تقصيراً واضحاً من جانب المؤسسات المعنية بأنشطة البحث العلمي بما هي ذلك المؤسسات الحكومية وكذلك القطاع الصناعي العام والخاص ومؤسسات التعليم .. هذه السياسات غير واضحة الأهداف والغايات أو أنها غير واقعية لا يمكن أن تنأسس من خلالها حركة نشطة للبحث العلمي في الدول العربية.

- 3- غياب الدور الريادي للجامعات ومراكز البحوث في الاضطلاع بمهام البحث العلمي من خلال العمل على اجراء البحوث العلمية، والتي سبق الإشارة إليها على أنها جامعات فنية مهامها منصبية على التدريس أكثر من البحث، رغم أن دور الجامعات يفترض أن يكون دوراً حيوياً وأساسياً لما تحويه من خبرات وكفاءات من باحثين وأكاديميين تحول أكثرهم إلى تقلد مناصب إدارية أبعدتهم من أهم مهامهم وهي البحث العلمي.
- 4- نقص الامكانيات المادية وعدم كفايتها في أغلب الأحيان والتي تتطلبها أنشطة البحث العلمي، ويظهر ذلك من خلال ضالة ما يخصص من اجمالي الناتج القومي للإنفاق على أغراض البحث العلمي وخططه والايفاء بمتطلباته المادية من مختبرات ومعامل وعدد وأجهزة ومكتبات ووسائل أخرى رغم ما تتمتع به الدول العربية وفي معظمها من ثروات هائلة تسمح بالإنفاق الملائم على برامج وأنشطة البحث العلمي.
- 5- نقص البيانات والمعلومات اللازمة لاجراء البحوث العلمية في البيئة العربية ويتمثل في النقص الواضح في المصادر والمراجع والكتب والدوريات وكذلك فقر المكتبات من المحتويات العلمية المكتوبة وغيرها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات اللازمة من المصادر المختلفة بدعوى سرية البيانات، وكذلك الشك في جودة البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها وتميزها بعدم المصادقية مما يؤثر على نتائج البحث العلمي.
- 6- غياب التشجيع اللازم المادي والمعنوي للباحثين وطلاب الدراسات العليا والدقيقة والمختصين في شؤون البحث العلمي، وعدم تبني معظم البحوث التي يتم اجراؤها من قبل جهات رسمية سواء أكانت مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها عامة أو خاصة مما يعني صعوبة قبولها لفكرة البحث ومن ثم توفير وسائل التشجيع والدعم المادي والمعنوي واستثمار نتائج البحوث ومحاولة تطبيقها في الواقع. مما يقلل من قيمة البحوث التي تجرى نتيجة عدم توظيفها في تطوير الواقع.
- 7- تركيز بعض الأنشطة البحثية على بعض المشكلات والظواهر والقضايا التي لا تعكس واقع البيئة العربية والتي لا تمثل ضرورة بالنسبة للنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي في مقابل إهمال المشكلات والظواهر والقضايا الحقيقية التي تعبر عن مواطن الخلل والقصور في عناصر الاداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للدول العربية.
- 8- فقدان الضمانات اللازمة لحماية حقوق البحث والتقيب وبراءات الاختراع والملكية الفكرية بما يحد من ظاهرة التعدي على منجزات الباحثين والاستيلاء عليها سواء أكانت بحوث علمية أو مكتشفات مع الإشارة إلى أن هذه الضمانات قد تتمثل في تنفيذ القوانين المتعلقة بهذا الجانب.
- 9- المعوقات الفنية التي تواجه الباحثين عند إجراء البحوث وخاصة الميدانية ومنها طبيعة المشكلات المطروحة للبحث والظروف المناخية والوقت المستغرق للبحث والقيود الاجتماعية والثقافية السائدة والتي تصعب من مهمة الباحث العربي.
- والخلاصة أن معظم المعوقات التي تواجه البحث العلمي هي معوقات مادية ونفسية وفكرية وثقافية تتمثل في الاستلاب الثقافي والفكري كأبرز مظاهر الهيمنة الاستعمارية على الدول العربية لفترة طويلة من الزمن تعرضت خلالها إلى نهب منظم لثرواتها وامكانياتها وفرض واقع التجزئة والتبعية..
- إن الدول العربية تشكل وحدة متكاملة فيما لو سخرت امكانياتها وثرواتها لصالح مشاريع التنمية والتحديث من خلال التوسع في انشاء مراكز البحوث والجامعات، وزيادة معدلات

الإنفاق على أغراض البحث العلمي والتوأمة بين الجامعات العربية ومراكز البحوث، واعتبار البيئة العربية هي بيئة البحث الأساسية التي ينبغي أن تتوفر فيها إمكانية القيام بالبحوث التي تستكشف الواقع بكل مشكلاته والعمل على بحثها ودراساتها بطريقة علمية..
إن توسيع نطاق الاهتمام بالبحث العلمي يضمن الحل الأمثل لكثير من مشكلاتنا أو على الأقل الحد من آثارها السلبية على مجتمعاتنا العربية أفراداً ومؤسسات وبما يؤهلها إلى مصاف المجتمعات المتقدمة.

المصادر:

- (1) عادل عوض، سامي عوض، دراسات استراتيجية، البحث العلمي وتحديات القرن القادم، العدد 24، «دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1998ف»
- (2) ظاهر الكلالدة، محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الادارية «عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999ف».
- (3) علي سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، «عمان: دار الفكر، 1996ف».
- (4) مصطفى عمر التير، مقدمة في مباديء وأسس البحث الاجتماعي، ط3 «طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995ف».

الهوامش:

- (1) عادل عوض، سامي عوض، البحث العلمي وتحديات القرن القادم، دراسات استراتيجية، العدد 24، «دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1998ف» ص7
 - (2) ظاهر الكلالدة، محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الادارية «عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999ف» ص16
 - (3) نفس المصدر ، ص16
 - (4) عادل عوض، سامي عوض، مصدر سابق ، ص20
 - (5) علي سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، «عمان: دار الفكر، 1996ف» ص16 .
 - (6) مصطفى عمر التير، مقدمة في مباديء وأسس البحث الاجتماعي، ط3 «طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995ف».
 - (7) ظاهر الكلالدة، محفوظ جودة، مصدر سابق ص28 ،
 - (8) نفس المصدر ، ص29
- ♦ الاحصائيات والمؤشرات المذكورة حول واقع البحث العلمي في الوطن العربي مأخوذة من: عادل عوض، سامي عوض، مصدر سابق، ص31-33-34-35-36-37 .

تطور الفكر المالي

في الحضارات القديمة (1)

أ - علي المهدي ناصف

يمكن التعرف على النشاط المالي للدولة عبر التاريخ من خلال دراسة طبيعة الجهاز الذي يقوم بهذا النشاط، بمعنى من خلال دور الدولة كمنظمة اجتماعية. ويتطور المراحل التاريخية كانت هناك أهداف محددة للسلطة المنظمة لكل مرحلة بما يتوافق مع المصالح الاقتصادية لهذه السلطة والتي كان لها دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها تشرف وتسيطر على الموارد البشرية والطبيعية.. الخ بهدف تأمين الخدمة العامة واشباع الحاجات المختلفة للمجتمع. ولدراسة الدور المالي في وقتنا المعاصر نلقى نظرة تاريخية للفكر المالي عبر الحضارات القديمة والتي تباينت من حيث وجهة النظر حول أهمية الهيكل المالي وعلاقته بالفكر المالي والاقتصادي والسياسي ولكن نجدما قد اتفقت بشكل عام على أن الفكر المالي يستجيب للتغيرات بالهيكل التنظيمي الاقتصادي وكذلك يتأثر بالفلسفة السياسية والاجتماعية.

- الفكر المالي لدى الاغريق:

في هذه الحقبة التاريخية والتي كانت تجارة الرق رائجة فأن معظم كتابات الاغريق اعتمدت على الايرادات المتأتية من هذه التجارة.

- الفكر المالي عند الرومان:

زاد الاهتمام عند كتاب الرومان بالحرف الاقتصادية والزراعية وغيرها وانتقدت تجارة الرق واعتبرته غير كفؤ كدعماء للاقتصاد ويسقوط الامبراطورية الرومانية بدأت فترة العصور الوسطى والتي امتدت حتى القرن الخامس عشر.

وفي هذه الفترة أصبح مالك الارض هو صاحب السلطة أما عامة الشعب فيعملون في الأرض لصالح الحكام والاقطاعيين.

والجدير بالذكر أن النظريات الدينية كان لها دورا كبيرا، وبزيادة التجارة تراجع دور الدين ويظهر الثورة الصناعية في انجلترا والثورة الفرنسية ظهرت المصلحة الفردية وأولوية الدافع الخاص وهو النظام الرأسمالي.

أ - يجب التفرقة بين التاريخ المالي وتاريخ الفكر المالي فالأول يهتم بدراسة مصادر وإيرادات الدولة وتطورها أوجه الاتفاق الحكومي والموازنة العامة للدولة، أما الثاني فيشمل تطور الأفكار المتعلقة بالظواهر والحقائق المالية.

♦ الرأسمالية التجارية:

تعتمد نظرية التجاريين على مبدأ تدخل الدولة وذلك بهدف الحصول على الاموال وذلك لمواجهة أعباء الحرب والظروف الطارئة وتنشيط التجارة.

ومن أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر نادي «توماس مان» (2) Tmms-man بسياسة حماية السلع المحلية وذلك من خلال فرض الرسوم على المستوردات الخارجية.

♦ الرأسمالية الصناعية:

بتطور التقنية تطور معها الفكر المالي وبرز هذا التطور من خلال كتابات «وليم بيتي (3) weliam Bite الذي يرى ان المهمة الأولى للدولة هي حماية الملكية الفردية ومقابل ذلك يساهم الفرد في تأمين وتوفير المصاريف المختلفة للدولة وذلك بما يتناسب مع قدراته.

ومع بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر شهد العالم تطورات هامة منها استقلال الولايات المتحدة والتطور التكنولوجي والثورة الصناعية ظهر الفكر المالي الكلاسيكي ومن أبرز مفكريه «آدم سميث» و«ريكاردو» (4) حيث تمكن «آدم سميث» في كتابه «ثروة الأمم» أن يلخص آرائه ويعلن أن «العمل هو مصدر الناتج» كما أكد سميث بأن مصدر الضرائب هو الفائض الذي يحققه الناتج وأن فرض الضرائب على الاجور ينعكس على أسعار البيع.

الفكر الاشتراكي:

ومن أبرز مفكريه «ماركس» الذي يرى بأن الاقتصاد السياسي هو علم تشريح المجتمع، فالمجتمع مكون من طبقتين أصحاب رأس المال والعمال.

فالاولى تملك لوازم الانتاج من الناحية المادية والطبقة الثانية «العمال» تملك قوة العمل الضرورية للانتاج، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تضاعل هاتين الفئتين مما يؤدي إلى اختفاء الرأسمالية وقيام نظام جديد يعتمد على الملكية العامة لوسائل الانتاج.

ولقد وجدت هذه الافكار انتشاراً في المجتمع الاشتراكي وأصبحت الدولة تمسك بقوانين المشروعات الانتاجية بالاضافة إلى الضرائب.

وبالرغم من الكتابات النظرية في الفكر المالي الاشتراكي التي تؤكد على أن فائض المشروعات تكفي لتمويل اتفاق الدولة تبين ان الضرائب لاتزال موجودة كمصدر للايرادات العامة في أكبر الدول الاشتراكية في العالم.

الفكر المالي الاسلامي:

ظهر الاسلام لينظم دور المجتمع. ويؤكد على أهمية العمل ووضع القواعد والاسس والاداب والضوابط لكسب المال كما اهتم بأمور بيت المال وتنظيم موارده وأوجه انفاقه.

لقد اخطأ كتاب الفكر الاقتصادي عندما ادعوا أن آدم سميث هو الذي وضع أسس المالية

2. Tmms-man كان تاجراً من تجار لندن ومدير عام لشركة الهند الشرقية من مؤلفاته «ثروة انكلترا أو التجارة الخارجية عام 1630 ونشر ابنه أول مرة 1664 .

3. Welam Bite 1623-1627 من مؤلفاته «علم الحساب السياسي» نشر سنة 1672 .

4. آدم سميث ولد سنة 1723 في مدينة كيركالدي kirkcaldy في مقاطعة اسكوتلندا من مؤلفاته بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776 ف.

العامة وأنه واضح قواعد السياسة الضريبية والانفاقية للدولة. فتحن نجد في مقدمة ابن خلدون أنه وضع الخطوط العريضة للمالية العامة والسياسة الضريبية والائتمانية التي يجب على الدولة أن تعتمد عليها لتحقيق أهدافها. والملاحظ أن ابن خلدون (5) استخدم مصطلح الجباية والذي نسميه اليوم بالضرائب. وقد فرق بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة.

تطور الفكر المالي المعاصر:

لقد تم الاتفاق من قبل جميع الكتاب عبر التطور التاريخي للفكر المالي على أن الحاجات الانسانية والاجتماعية تتكون من :

- 1- حاجات فردية لها علاقة مباشرة بأفراد المجتمع.
- 2- حاجات عامة.

ومنذ أوائل القرن العشرين برزت مفاهيم عامة للفكر المالي وذلك من خلال آراء وأفكار «كيز» وأصبحت أدوات السياسة المالية مؤثرة في جميع الجوانب. كما أن الضرائب تعددت وظائفها من وظائفها التقليدية كمورد مهم إلى أهداف أخرى تهدف لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية كدورها في معالجة الازمات الاقتصادية ومدى تأثيرها على مستوى الناتج القومي.. الخ.

العلم الحديث:

ظهر العلم الحديث في ما يسمى اليوم بعلم المالية العامة وهذا العلم عبارة عن مجموعة من القواعد والاجراءات التي يجب على الحكومات والهيئات العامة تطبيقها في تحديد الموارد المالية وتأمينها لسد النفقات وكيفية توجيه هذه النفقات .. الخ.

تطور مفهوم الضريبة:

في الحقب الأولى للتاريخ لم تكن هناك حاجات عامة ومرافق يشترك فيها الجميع يعني لم يكن هناك احتياجات مالية ذات صبغة عامة تستوجب فرض الضرائب.

ويظهر الدور والاستقرار مما تطلب وجود حاجات عامة يجب ان توفرها الدولة أصبح من الضروري تأمين الموارد المالية اللازمة لجهاز الدولة وذلك لغرض تغطية الانفاق على الامن والدفاع الذي كان الوظيفة الاساسية، وبالتالي فرضت السلطات تكاليف الزامية على أفراد المجتمع بدأت بالتكاليف الشخصية مثل الخدمة العسكرية وانشاء الحصون .. الخ ثم أصبحت تكاليف على الاموال وذلك بفرض رسوم على الافراد لقاء خدمات تؤديها الدولة.

ان الهدف الرئيسي لفرض الضرائب في بداية الامر لم يكن هدفا اقتصاديا أو غاية للتدخل في النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي في بادي الامر إنما كان الهدف منه تغذية خزانة الدولة بالاموال الضرورية لمواجهة النفقات المختلفة.

وفي القرن الثامن عشر وتبعاً لمفهوم نظرية «العقد الاجتماعي» social contract (6) كان المفهوم السائد أن الضريبة صفة تعاقدية بين الفرد والدولة والتي يدفعها الفرد نظير الامن

5- هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ولد 1332م تونس.

6- JEAN - Jacques .Rousseau 1712-1778 .

والعدالة والخدمات التي تؤديها الدولة له وتجعله يستقر ويأمن على حياته وأمواله. كما ان آدم سميث عرّف الضريبة على أنها عقد ايجار بين الفرد والدولة يدفعها الفرد كبديل عن الاعمال التي تقدمها الدولة.

المفهوم الحديث للضريبة:

هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبّيه بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العامة.

وهناك عدة خصائص للضريبة:

- 1- يجب ان تدفع الضريبة كمبلغ نقدي ولا يجوز دفعها عينياً أو كخدمة يقدمها الفرد للمجتمع.
- 2- للضريبة طابع جبري فليس أمام المكلف بها أي خيار في أدائها ولا في كيفية دفعها ولا يحدد موعد لدفعها فهي ذات صفة الزامية.
- 4- تؤدي الضريبة دون مقابل مباشر.
- 5- للضريبة صفة نهائية ولا يحق للأفراد ان يطالبوا باسترداد أموالهم التي دفعت في شكل ضرائب.

الضريبة والرسم :

الحقيقة ان هناك خلط بين الضريبة والرسم

فالرسم هو مبلغ يدفعه المنتفعون إلى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام مثل رسوم المدرسة - الرسوم القضائية - رسوم طوابع البريد .. الخ.

الفوارق الأساسية بين الضريبة والرسم

1- ان الضريبة لها طابع الزامي بينما الرسم فإنه يرتبط بإرادة المكلف ورغبته في الاستفادة من الخدمة.

2- يؤدي الرسم لقاء منفعة خاصة يتلقاها صاحب العلاقة.

3- كما أنه لا يجوز ان يزيد معدل الرسم عن قيمة المتفق المقابل له وإلا أصبح له صفة الضريبة كرسوم التسجيل العقاري أحياناً.

ومن التسميات الخاطئة التي تطلق على بعض الضرائب «رسوم السيارات الخاصة» والرسوم الجمركية فهذه ليست برسوم بالمعنى المالي والعلمي وإنما هي ضرائب غير مباشرة على التوالي.

المراجع :

- 1- د. حسن عوايضة - المالية العامة
- 2- د. قحطان البيومي - المالية العامة
- 3- د. عدنان عباس علي - تاريخ الفكر الاقتصادي
- 4- د. أحمد الشريف - ندوة النظام الغربي في ليبيا 2001 طرابلس
- 5- د. عادل أحمد حشيش - أساسيات المالية العامة والاقتصاد المالي

المخصصات والميزانية العمومية

أ - ناصر بن صمران
قسم المحاسبة كلية الاقتصاد
جامعة الشاتح

هناك العديد من المخصصات في المحاسبة منها مخصص استهلاك الأصول الثابتة أو مجمع الاهلاك، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها من المدينين، ومخصص قطع الاوراق التجارية والمالية وغيرها، فهي قيم تقديرية للمحاولة للحصول على قيمة الاصل التقريبية في تاريخ معين وهو عادة تاريخ اعداد الميزانية العمومية في نهاية السنة أو الفترة المحاسبية، فإذا ما أخذنا نموذجاً لهذه الدراسة مثلاً مخصص الاستهلاك فهو «يطلق على النقص في قيمة الاصل الثابت أو تكلفة استعمله خلال الفترة المحاسبية».

حيث يتم تحديد قيمة الاصل بطريقة منطقية ومنظمة على فترات استخدام طبعاً لمبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات والتي تخص الفترة المالية، كما إنه يستخدم حساب مخصص الاستهلاك كوسيلة للافصاح عن كل تكلفة شراء الأصل ومقدار الاستهلاك خلال الاعوام السابقة.

ومن خلال عرضنا السريع لمخصص الاستهلاك يتضح أن هذه المخصصات ليست عبئاً على المنشأة فهي ليست التزاماً على المنشأة بأي حال من الاحوال وبالتالي فهي ليست خصماً من الخصوم حيث أن الخصوم تعرف باختصار بأنها ما على المنشأة من التزام إلا أن هناك تشابهاً وحيداً بين الخصوم ومخصص الاستهلاك هو أن جميع الأصول المحاسبية دائنة وجميع المخصصات طبيعتها المحاسبية أيضاً دائنة إلا أن هذا التشابه لا يبرر وضعهم معاً ضمن بند الخصوم في الميزانية وهناك سوء فهم بين المحاسبين مفاده أن اليقوض يضع حساباً مخصصاً أو مجمع الاستهلاك ضمن الخصوم وذلك بحجة أن الخصوم والمخصصات ذو طبيعة محاسبية واحدة ألا وهي طبيعة دائنة، وهذا غير صحيح فمن الخطأ وضع هذه المخصصات ضمن بند الخصوم في الميزانية العمومية، وبناء على ذلك يجب اظهار مخصص أو مجمع الاستهلاك في قائمة المركز المالي، والميزانية العمومية مطروحاً من رصيد حساب تكلفة الاصل الدفترية أو التاريخية ضمن بند الأصول، ويظهر مطروحاً أو بعلامة سالبة وذلك لاختلاف الطبيعة المحاسبية للمخصص أو لمجمع الاستهلاك وهي دائنة عن الطبيعة المحاسبية للأصل الثابت وهي مدينة.

وبهذا التحليل المبسط عن مخصص أو مجمع الاستهلاك للأصول الثابتة يتضح أن جميع المخصصات يجب أن تظهر في الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية مطروحة من الاصل المتعلق في بند الاصل وليس كما هي شائع في بعض الكتب المحاسبية في بند الخصوم.

المراجع:

1 - د. يونس حسن الشريف، د. محمد عبدالله بيت المال، يونس محمد احشاد - مبادئ

1. المحاسبة المالية. منشورات جامعة قار يونس، بنغازي الطبعة الأولى ص 424 .
2. رونالد كيسر، ميري ديجاتت، ترجمة كمال الدين سعد، تقديم د سلطان المحمد السلطان. المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 1988 ص 425-440 .
3. مياديء المحاسبة د. ادريس عيّدالسلام اشتوي، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب 1369-1370 ، 2001-2002 ف.

اقتصاديات التعليم في الجماهيرية

الواقع والأفاق

أ. جلال الهادي

نبذة عن تاريخ التعليم في ليبيا:

«جاء ميلاد الدولة الليبية في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وهي فترة عانت فيها ليبيا من ضائقات اقتصادية واجتماعية وكانت مسرحاً لأشد معارك الحرب العالمية الثانية ضراوة، ويصف جون جنتر هذه الحالة فيقول: لعل ليبيا هي أفقر بلد في العالم .. إذ ليس بها مصرفاً وطنياً واحداً وليس بها طبيباً وطنياً واحداً، وبها رجل أعمال أمريكي وحيد.. وسبعة عشر خريجاً من الجامعات»

في 21 نوفمبر سنة 1949 ف صدر قرار الأمم المتحدة رقم 289 الذي نص على أن " ليبيا والتي تشمل برقة وطرابلس الغرب وفزان يتعين أن تصبح دولة ذات سيادة قبل أول يناير سنة 1952" (1).

إن فقر ليبيا في الخبرة الفنية ارتبط أشد الارتباط بما لاقاه التعليم من إهمال من القوة المسيطرة على البلاد في تاريخها الحديث المعاصر، كما أن انتشار الأمية بنسبة 90% في فترة الخمسينيات كما جاء في تقرير اليونسكو لعام 1951 ارتبط بسياسة الاحتلال في العهد العثماني والايطالي ثم عهد الإدارتين الانجليزية والفرنسية (2).

وتهدف هذه المقالة إلى تحليل واقع التعليم في الجماهيرية وتتبع تاريخ نشأته، حيث تقسم هذه المقالة إلى مرحلتين: مرحلة قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال، وتضم المرحلة الأولى التعليم في العهد العثماني والاحتلال الايطالي والبريطاني والفرنسي، أما المرحلة الثانية فتضم التعليم قبل الثورة وبعد الثورة.

لقد نشأ التعليم في ليبيا نشأة إسلامية قاصراً على حلقات الدروس التي كان يعقدها شيوخ وعلماء القوافل في المساجد والرباطات، ثم بدأت الزوايا والكتاتيب تنتشر بجهود أهلية حتى عمت أرجاء البلاد، وقد كانت المدرسة في ليبيا تمثل مرحلة وسطى بين التعليم الابتدائي الذي تمثله الكتاتيب الملحقه بالمساجد والزوايا، وبين التعليم العالي الذي تمثله حلقات العلم والعلماء في المساجد الكبرى، وكانت الزاوية بمثابة تعليم ثانوي كذلك فيها جانب من التخصص العلمي.

ويتسم النظام التعليمي في تلك الفترة بوجود ثلاثة أنماط تتمايز عن بعضها البعض وهي: النمط الأول: وهو ما يسمى بحلقات الدراسة وهو أول نمط من أنماط النظام التعليمي في

(1) النفط والاقتصاد الليبي د. شكوي غانم.

(2) أحمد محمد القعاطي، تطور الادارة التعليمية من 75.51 ف الجماهيرية، الدار العربية للكتاب 78 - ص 167

ليبيا وأهم ما يميز به هو إيجابية الدارسين وطرحهم لمواضيع الدراسة بأنفسهم والحوار بينهم وبين العلماء.

النمط الثاني: التعليم الأهلي وسمى بهذا الاسم لقيامه بجهود أهلية.
النمط الثالث: وهو ما يسمى بالتعليم النظامي أي التعليم في صورته التقليدية المعروفة حالياً (3).

التعليم في العهد العثماني والاحتلال الإيطالي والبريطاني والفرنسي (4):

لقد تمرض التعليم في العهد العثماني للإهمال من قبل الولاة العثمانيين ومن قبل الدولة نفسها، إلا أن شعورهم بأطماع الدول الأوروبية في الولايات جعلهم يغيرون سياستهم القديمة ويقومون ببعض الإصلاحات كقيامهم بإنشاء بعض المدارس الابتدائية ومدرسة عسكرية ومعهد للمعلمين كما أنشئت أربع مدارس تسمى بالمدارس الرشدية لغتها التركية وإلى جانب تلك المدارس كانت المدارس الإيطالية التي تعلم الجالية الإيطالية ويمكن أن نميز أهم ما يميز نشاط التعليم في العهد العثماني بما يلي:

- 1- قلة عدد المدارس واقتصارها على المراحل الأولى.
- 2- الاهتمام بالعلوم الدينية.
- 3- نشاط الجهود الأهلية تعويضاً عن قلة الاهتمام الرسمي بشؤون التعليم.
- 4- عدم وجود خطة عامة لتنظيم التعليم وتوجيهه.
- 5- ارتباط المدارس الرسمية بحاجات الحكومة والجيش إلى الموظفين والعسكريين.
- 6- قيام الجاليات الأجنبية بإنشاء مدارس خاصة بها تخضع للإشراف الرسمي.
- 7- سيطرة الطابع التقليدي على نظام التعليم.

وبانتهاء الحكم العثماني في ليبيا الذي استمر فيها قرابة 360 سنة جاء الاحتلال الإيطالي سنة 1911 ف وقد أخذ الإيطاليون منذ اللحظة الأولى للسيطرة على البلاد بطريقتين استعماريتين هما: تشجيع الهجرة وطليقة الثقافة والتعليم.

كما اتخذوا بعض الإجراءات التي تبرز استهانتهم بالشعائر الدينية وجميع المدارس التي أنشئت ليتعلم فيها أبناء الشعب العربي الليبي نظارها ومديروها من الإيطاليين ولم يسند هذا المنصب إلى مواطن عربي ليبي بل أنه كان يعتبر أقل منزلة من المعلم الإيطالي، وكان عمله مقتصر على تعليم اللغة العربية والدين فقط، كما منعت السلطات الإيطالية أبناء العرب الليبيين بعد الانتهاء من تعليمهم الابتدائي من الالتحاق بالمدارس الثانوية إلا في حالات استثنائية نادرة.

لقد كانت المناهج في المدارس التي يتعلم فيها أبناء الليبيين متشابهة إلى حد كبير مع نفس المناهج التي كانت تطبق في المدارس الإيطالية في المدن الإيطالية، وكان التلميذ يدرس عن إيطاليا قبل أن يعرف شيئاً عن وطنه ليبيا، كما كان يتعلم أن ليبيا مستعمرة إيطالية. وبمجرد طرد القوات الإيطالية والألمانية من الأراضي الليبية ودخول الجيش الإنجليزي طرابلس في يناير عام 1943 بدأ المواطنون الليبيون يحسون بضرورة الاهتمام بالتعليم وأبدوا رغبتهم في فتح المدارس التي أغلقت كلها بسبب الحرب.

(3) أحمد القمطاطي مصدر سابق ص 68-70

(4) عبد العزيز زوارة - مصطفى محمد الشقوي - صور من تطور المجتمع الليبي ص 94-96 وأحمد القمطاطي، مصدر سابق ص 100-148

لقد عقدت الإدارة البريطانية التي تولت شؤون طرابلس وبرقة مؤتمراً تحت إشراف المواطنين وقد شمل المؤتمر عدة نقاط:

- 1- الخطوات الضرورية التي ينبغي أن تتخذ لتلبية رغبة المواطنين العرب لتعليم أبنائهم.
- 2- تحديد عدد المدارس التي سيعاد فتحها.
- 3- تقدير الميزانية اللازمة لهذه المدارس.
- 4- المناهج اللازمة والكتب الدراسية المقررة.

وتبنت الإدارة البريطانية في برقة تطبيق النظام التعليمي المصري، كما طبقت النظام التعليمي الفلسطيني في طرابلس، وعمدت فرنسا إلى فرض النظام التونسي في فزان، وانعكست هذه الانقسامات على المواد الدراسية في المدارس وعلى أهداف التعليم والخطط والمناهج (5).

وهكذا ورثت ليبيا بعد تخلصها من الحكم العثماني ثم من الاحتلال الإيطالي ثم من الاحتلال البريطاني والفرنسي تركة مثقلة بالفقر والتخلف والدمار في مجال التعليم ولا سيما في مجالات أخرى كالصحة والزراعة.. الخ، وهذا ما يكشف عن اتفاقهم في اتباعهم سياسة النهب والسلب لخيرات البلاد وطمس ثقافة وعروية إسلام أهل البلاد.

التعليم بعد الاستقلال من 1952-1995 ف:

- لقد مر التعليم الوطني بمرحلتين هامتين في طريق تطوره وهما:
- 1- مرحلة التنظيم والتوسع من أجل تعويض التخلف والتمزق السياسي والثقافي.
- 2- مرحلة انعقدت فيها الآمال لتكون طريق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من أجل تحقيق الأهداف العليا للمجتمع (6).

ففي هذه المرحلة صدر أول قانون للتعليم المعروف بقانون رقم (5) لعام 1952 ف وفيه ترجعت الحقوق الدستورية إلى نظم وإجراءات تعليمية وبدأ التعليم عربياً قومياً هادفاً إلى تهيئة الظروف والامكانيات الكفيلة بتربية المواطن وتعويضه عن الحرمان الطويل الذي سبق الاستقلال وتمكينه من أن يقوم بدوره إيجابياً في صنع حياة جديدة على أرضه.

ومع بداية عام 1963 ف دخل التعليم مرحلة جديدة تجسدت في تركيز الاهتمام بالجانب الكيفي إضافة إلى الجانب الكمي على أساس من التخطيط الشامل بعيد المدى وبذلك صممت الخطة الخمسية الأولى لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- إعداد المواطن إعداداً يؤهله للقيام بدوره في مجتمع عصري مسلح بمعارف مختلفة تمكنه من القيام بذلك الدور على أكمل وجه.
 - 2- إتاحة الفرصة لكل النشء لتكملة المرحلة الابتدائية من التعليم كحد أدنى.
 - 3- النهوض بمستويات التعليم بعد المرحلة الابتدائية لتحقيق كل الأغراض التعليمية.
 - 4- تنويع مناهج الدراسة التي تلي المرحلة الابتدائية لتمكين الطالب من اختيار المجال المناسب لمواهبه وميوله.
 - 5- التنسيق بين مشروعات التعليم وبين حاجات البلاد في مختلف ميادين العمل (7).
- ويمكن تلخيص المعالم الرئيسية للسياسة التعليمية في تلك الفترة في النقاط التالية:
- 1- اعتبار المرحلة الابتدائية مرحلة إلزامية ومجانية كحد أدنى.

(5) أحمد محمد القمطاني، مصدر سابق ص 140-149.

(6) أحمد محمد القمطاني، مصدر سابق ص 182.

(7) أحمد محمد القمطاني، مصدر سابق ص 183، 228، 229.

2- تعريف الطفل بمحيطه الاوسع من ناحيته الطبيعية والبشرية وبمبادئ دينه المقدس، وإعداده للمستقبل.

3- عدم تقييد الزيادة في إعداد طلاب المدارس.

4- زيادة أعداد طلاب المدارس الثانوية الفنية بغية تخريج الاعداد الكافية من المساعدين الفنيين المتخصصين في كل المجالات لملء الفراغ القائم في ميادين واسعة ينتظر لها أن تنمو اتساعاً تبعاً لازدياد برامج الخطة.

5- اعداد معلمين مدربين تدريباً عالياً للعمل في مختلف مراحل التعليم بحيث يكونون نواة تقييم على الدوام، وتقوم بإجراء دراسات حول التعليم ولوازمه وتأثره بالبيئة الليبية بشكل عام وأثره عليها، كما تقوم بأعمال البحث العلمي التطبيقي.

6- اعداد رواد الريف.

7- توفير كل الوسائل التعليمية الكفيلة بالمساعدة على رفع مستوى التعليم .

وبعد قيام ثورة الفاتح عام 1969 ف تغيرت السياسة التعليمية تغييراً كبيراً اتجهت تلك السياسة نحو:

1- البدء في علاج مشكلات التعليم من واقعها العملي وتقدير الموقف بشأنها على أساس الواقع الميداني.

2- تأكيد العناية بعلاج المشكلات الاساسية للتعليم في الجماهيرية العربية الليبية، مثل استيعاب الاطفال في سن التعليم الالزامي، التوسع في تعليم المرأة، خفض الفاقد في التعليم الابتدائي، اعادة النظر في تنظيم جهاز التعليم، إعادة النظر في خطط التعليم، الاهتمام بتحسين كفاءة التعليم.

3- إيقاف العمل بالخطة الخمسية الثانية (69-74) التي أعدت في العهد الملكي السابق، وإعداد مخطط ثلاثي جديد للسنوات القادمة الثلاث (72/73-75) يتفق مع الفلسفة الاجتماعية الجديدة للمجتمع العربي الليبي.

كما أن أهداف النظام التعليمي في الجماهيرية قد تبلورت من خلال التحديد الواضح لتلك الاهداف التي نوردها فيما يلي:

1- إعطاء أهمية للتعليم المهني في نظام التعليم الجديد.

2- تعديل وتحسين المناهج بحيث تعد الطلاب بعد تخرجهم للمساهمة في بناء دعائم الاقتصاد الوطني.

3- الاسراع في عملية الجهاز التعليمي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين في مختلف مراحل التعليم.

4- تحسين الادارة في المؤسسات التعليمية عن طريق الشروع في تطبيق برامج التدريب بمختلف الكوادر الادارية في نطاق التعليم.

5- إنشاء وتكثيف عمل مراكز البحوث التعليمية.

6- ضمان الحاق التلاميذ كافة بالمدارس حتى نهاية المرحلة الاعدادية.

7- النهوض بالتعليم الفني والمهني عن طريق الدراسات النظرية بالتدريب العلمي(8).

نظام التعليم وسلمه في ليبيا خلال الفترة من 1952 ف إلى 1995 ف(2)

بعد الاستقلال جاء دستور البلاد ليضع الاسس التشريعية الكفيلة بإنشاء تنظيمات وتشكيلات إدارية تتفق ومطالب هذا الاستقلال وأهدافه حيث نص على أن ليبيا تسمى

بالمملكة الليبية المتحدة وتتكون من ثلاث ولايات لكل منها شخصيتها الاعتبارية ومجلس تنفيذي مسؤول عن أمورها الداخلية، وتأثرت الإدارة التعليمية بهذا الوضع الدستوري وعبر عنه أول قانون للتعليم لعام 1952 ف حيث نظمت الإدارة التعليمية بمقتضاه على مستويين «مستوى الحكومة الاتحادية - مستوى الولايات». ويبين الشكل الآتي الهيكل الإداري لكل من وزارة المعارف الاتحادية وكل نظارة من نظارة المعارف في الولايات الثلاث.

وفي عام 1963 ف توحدت ليبيا بعد صدور التعديل الدستوري، وكان لابد للإدارة التعليمية من أن تتأثر بها فأخذت الاتجاه المركزي إلى جانب الاتجاه اللامركزي فقد أصبحت وزارة المعارف هي السلطة الوحيدة المهيمنة عن شؤون التعليم في البلاد وعلى جميع المستويات. ويصدر قانون التعليم لسنة 1965 ف الفى بمقتضاه التعليم العام لسنة 1952 ف تغير اسم وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم.

ومنذ قيام ثورة الفاتح تطور الهيكل التنظيمي لقطاع التعليم، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة سنة 1970 ف قراراً بشأن تنظيم الوزارة وبموجبه تغير اسمها من وزارة التربية إلى وزارة التربية والارشاد القومي، ويصدر قرار سنة 1972 ف تغير الاسم إلى وزارة التعليم والتربية. بعد أن صدر القانون رقم (134) لسنة 1970 ف بشأن التربية الصادرة في نفس السنة تشكل الهيكل الإداري للإدارة التعليمية على مستويين «مستوى مركزي ومستوى محلي».

وحتى يتكيف جهاز الإدارة التعليمية مع ما يتناسب وتحقيق مبادئ الثورة أصدر مجلس الوزراء قراراً بإعادة تنظيم وزارة التعليم والتربية على المستوى المركزي حيث نصت مادته الثانية على تكوين الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم والتربية وعلى أساس هذا القرار أصدر وزير التعليم والتربية القرار رقم (113) لسنة 1973 ف أصبح بموجبه الهيكل الإداري لوزارة التعليم والتربية.

أما السلم التعليمي فإنه يبدأ بالطفل من السادسة ويتدرج في المراحل الآتية:-
التعليم الاعدادي - التعليم الثانوي بأنواعه - التعليم الجامعي.

وتشارك ليبيا بهذا النظام الكثير من البلدان العربية حيث يعتبر التعليم الابتدائي قاعدة التعليم ويستغرق ست سنوات دراسية، ثم يقوم من بعده التعليم الاعدادي من ثلاث سنوات ليصب في التعليم الثانوي من ثلاث سنوات ويتوج هذا النظام التعليم الجامعي بكلياته المتخصصة، ويقوم هذا التعليم على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، فهو متاح أمام جميع المواطنين دون اعتبار للفروق الاجتماعية أو الاقتصادية إذ تتحمل الدولة نفقاته وتضطلع بتوجيهه والتخطيط له.

وفي الفترة التي تلت ثورة الفاتح لم يطرأ على السلم التعليمي أي تغير يذكر من حيث مراحله وعدد سنوات الدراسة في كل مرحلة وتتابعها، غير أن التعديلات التي أدخلت عليه ما هي إلا شيء من قبيل إصلاح التعليم ومن أبرز ما طرأ على السلم التعليمي في عهد الثورة ما يلي:-

- 1- بدء تصفية التعليم الاعدادي الفني من العام (70.69).
 - 2- بدء العمل بنظام النقل الآلي في صفوف التعليم الابتدائي جميعها ما عدا الرابع والسادس ابتداءً من عام 70-71.
 - 3- التقريب بين التعليم الديني والتعليم المدني.
 - 4- إطالة عدد سنوات الدراسة الإلزامية لتغطي المرحلة الاعدادية.
- وقد شهدت مراحل التعليم المختلفة وما يتصل بها من أعداد طلابية وطلابات أو مدرسين

الاتفاق على التعليم «تكاليف التعليم» في الجماهيرية:

تشتمل التكاليف على نوعين من التكاليف: التكاليف الجارية والتكاليف الرأسمالية ويعتبر تمويل التعليم العامل الذي يحرك مختلف العمليات ويدفع تطورها في مختلف المجالات، فأمانة التعليم هي التي تتحمل عبء تمويل التعليم في مختلف مراحله سواء في ميزانيته العامة أو في ميزانية التمنية، أما القطاع الخاص فلا يتحمل إلا جانباً يسيراً في تشييد المدارس الخاصة، ومدارس رياض الأطفال التي يفشتها (9).

ويشكل الاتفاق على التعليم أحد أهم المؤشرات التي يقاس بها الجهد الإنمائي المبذول في هذا الميدان، هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتفاق على قطاع التعليم يتكون من جانبين أساسيين هما إجمالي نفقات الميزانية التسييرية، وإجمالي نفقات الخطط وميزانيات التمنية، بجمع مستوياته ونظمه بما فيها التعليم والتدريب المهني.

وتشمل تكاليف التعليم في الجماهيرية على نوعين من التكاليف تكاليف جارية وتعتبر عنها مصروفات الميزانية التسييرية على التعليم والتكاليف الرأسمالية وتعتبر عنها ميزانية التمنية (10).

أولاً: التكاليف الجارية : (11)

تعرف التكاليف الجارية بأنها تلك التكاليف اللازمة للعملية التعليمية والتي تتغير بتغير أعداد الطلبة مثل تكاليف رواتب المدرسين والكتب وغيرها .. وتتضمن التكاليف الجارية لقطاع التعليم المصروفات الفعلية للميزانيات التسييرية لقطاع التعليم موزعة على الابواب الرئيسية الثلاثة:

الباب الأول المهيا والمرقيات والمخصصات النقدية العينية.

الباب الثاني يتضمن المصروفات العمومية.

الباب الثالث: مصروفات الجامعات والمعاهد العليا.

وتشكل تكاليف الباب الاول الجزء الاكبر من إجمالي الانفاق الاداري ويشكل الاتفاق على المرتقيات والمهيا عن طريق الميزانية التسييرية متضمناً نصيب الاجور والمرقيات للجامعات والمعاهد العليا أكبر عنصر من عناصر الانفاق الاداري حيث شكلت 80.8% كأهمية نسبية، 8.7% للباب الثاني، 10.4% للباب الثالث سنة 1974 ف وصلت إلى 91% ، 6.7% ، 2.3% على التوالي سنة 1992-91 ف.

وخلال 30 سنة مضت من 1965-1995 ف بلغت مخصصات الانفاق الاداري 4010.691 مليون دل ، أنفق فعليا 7471.933 مليون دل متجاوزاً المخصص ومسجلاً عجزاً مقداره 3461.242 مليون دل مما يدل على ضخامة ما أنفق فعلياً على قطاع التعليم كنفقات إدارية ، وخلال تلك الفترة تراجعت الانفاقات الادارية سواء بالزيادة أو النقصان خلال تلك الفترة.

- 1- إتخاذ بعض الاجراءات الادارية المتمثلة في تخفيض الجهاز الاداري لقطاع التعليم.
- 2- وقف التعاقدات مع المدرسين غير الليبيين.

(9) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص366-231.

(10) دورة تدريبية في اقتصاديات التعليم، المنظمة العربية للتربية والعلوم.

(11) بحث عن : اقتصاديات التعليم في الجماهيرية، جامعة قار يونس ص2

- 3- تأخر المعاشات في بعض السنوات.
- 4- إعادة استعمال الكتب التي تم إستعمالها سابقاً لا يتطلب طباعة كتب جديدة.
- 5- تخفيض الصرف على الأدوات المكتبية والقرطاسية.

ثانياً: التكاليف الرأسمالية: (12)

وهي تلك التكاليف التي لا تتغير بسهولة نتيجة لتغير أعداد الطلبة مثل المباني والساحات والادارة المركزية.. الخ، إلا إذا زاد عدد الطلاب بشكل كبير فيكون هناك حاجة إلى زيادة المباني وما في حكمها.

لقد حظى قطاع التعليم خلال فترة ثلاثين عاماً باهتمام كبير خصوصاً بعد قيام الثورة، فعند موازنة مخصصات التنمية الموجهة للتعليم خلال الخمس سنوات السابقة للثورة بمخصصات الخمس سنوات اللاحقة لها لاحظنا الفرق الشاسع بينهما ففي حين لم يزد مجموع هذه المخصصات في السنوات الخمس الأولى عن 54.700 مليون دل نجد أن هذه المخصصات في السنوات اللاحقة حوالي 195.300 مليون دل أما إذا نظرنا إلى إجمالي مخصصات التنمية لقطاع التعليم خلال الفترة من 1995-65 ف نجدها قد بلغت 2423.400 مليون دل أنفق منها فعلياً 1860.300 مليون دل بفائض 563.10 مليون دل وقد وزع المنفق كما يلي:

- 53.8% أنفقت على التعليم الاساسي والمتوسط.

- 25.8% أنفقت على التعليم الجامعي.

- 20.7% أنفقت على التعليم والدراسات العليا سواء بالداخل أو الخارج.

والجدير بالذكر أن الانفاق الانمائي على قطاع التعليم يرتبط ارتباطاً مباشراً بدخل النفط، فعند مقارنة دخل الدول من النفط ومخصصات التنمية لقطاع التعليم نكتشف العلاقة الطردية بين هذين المؤشرين ولعل الجدول التالي يبين تلك العلاقة:-

السنوات	دخل النفط بملايين د. ل	المخصصات
1965	116	7.2
1970	469	17.1
1975	624	110.0
1980	219	145.0
1985	10.9	117.4
1990	9.8	97.5

ثالثاً التكاليف الكلية :

تجمع التكاليف الكلية بين التكاليف الجارية والتكاليف الرأسمالية سواء كانت تكاليف مخصصة أو منفقة فعلياً كما هو موضح بالمعادلتين التاليتين:

التكاليف الكلية المخصصة = التكاليف الثابتة المخصصة + التكاليف المتغيرة المخصصة.

التكاليف الكلية المنفقة فعلياً = التكاليف الثابتة المنفقة فعلياً + التكاليف المتغيرة المنفقة فعلياً.

حيث تعني التكاليف الثابتة التكاليف الرأسمالية «الانمائية».

أما التكاليف المتغيرة فهي تعني التكاليف الادارية «الجارية».

وخلاصة القول إننا لعلنا أدركنا من عرضنا السابق أن التجربة التعليمية في الجماهيرية مدعومة بحكم حاجات العصر المتغيرة ومطالبه المتنوعة وبحكم الحاجات المتعددة والمتعارضة أحياناً في شتى جوانب الحياة إلى أن يوفق في داخله بين مقارقات عديدة بل تعارضات كثيرة، من أبرزها التوفيق بين مزيد العناية بالأعداد للهنئي والتقني وبين تقديم المعارف الأساسية وأدوات المعرفة الأساسية، ومنها التأليف بين الاهتمام بالدراسات العلمية والتكنولوجية وبين الاهتمام بالدراسات الانسانية.. الخ غير أن العمل التنموي في أي ميدان هو في النهاية توحيد الاضداد، وإيجاد الصيغة المثلى من التوازن بين عوامل الجذب المختلفة.

الهوامش:

- (1) النفط والاقتصاد الليبي د- شكري غانم.
- (2) أحمد محمد القماطي، تطور الادارة التعليمية من 51-75 ف الجماهيرية، الدار العربية للكتاب 78 - ص 167
- (3) أحمد القماطي مصدر سابق ص 68-70
- (4) عبد العزيز زوارة - مصطفى محمد الشنوي - صور من تطور المجتمع الليبي ص 94-96 وأحمد القماطي، مصدر سابق ص 100-148
- (5) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص 140-149
- (6) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص 182
- (7) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص 183، 228، 229
- (8) 285-290
- (9) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص 178، 231، 366
- (10) دورة تدريبية في اقتصاديات التعليم، المنظمة العربية للتربية والعلوم.
- (11) بحث عن : اقتصاديات التعليم في الجماهيرية، جامعة قاريونس ص 2
- (12) التطور الكلي للتعليم في الجماهيرية، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريب.
- (13) دورة تدريبية في تعاملات التعليم . مصدر سابق والنقد الكلي للتعليم في الجماهيرية، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريب.

الخصخصة

أ. أسامة محمود بن منصور
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد
جامعة القاهرة

تختلف المعنويات العربية لمصطلح الخصخصة فيطلق عليها البعض التخصيص، أو الخوصصة أو التحول إلى الخاص أو توسيع قاعدة الملكية.. وبالرغم من اختلاف المعنويات إلا أنها تشير بصفة عامة إلى تلك الاستراتيجية التي تسمى إلى تغيير صفة الاقتصاد القومي من اقتصاد يركز على القطاع العام إلى اقتصاد يركز على النشاط الخاص، أي أنها تلك الاستراتيجية التي تنقل زمام المبادرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ليتولى قيادة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص في تمويل وإدارة الاستثمارات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية والتنظيمية لتوفير الاستغلال الأمثل للاستثمارات المتاحة وإضافة طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد القومي وذلك بهدف:

أولاً: رفع كفاءة الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى :

- 1- توفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات بشكل جيد لجميع أفراد الشعب وبخاصة محدودي الدخل.
- 2- خلق فرص عمل تستوعب الزيادة المستمرة في القوى البشرية.
- 3- تحسين ميزان المدفوعات والعمل على أن يكون في صالح الدولة.
- 4- تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة وتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات العامة.
- 5- القضاء على التضخم.
- 6- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة إما بنقلها إلى الداخل أو الحصول على تراخيص براءات الاختراع.
- 7- إتاحة الوقت والجهد للدولة لأعداد وتنفيذ عمليات البنية الأساسية.

ثانياً: معالجة المشاكل الناجمة من اختلال الأوزان النسبية

وذلك لكل من القطاعين العام والخاص وما ترتب عليه من تدهور الأداء الاقتصادي لمشروعات القطاع العام وضعف القدرة التصديرية وتحقيق عجز دائم في موازنة الدولة فضلاً عن ظهور البطالة السائدة بجانب البطالة المقنعة.

❖ إجراءات الخصخصة :

يتم تصنيف الوحدات الاقتصادية «شركات القطاع العام» وذلك من خلال إجراء تقييم لشركات القطاع العام متمثلة في تقييم إنتاجية وأداء الشركات خلال فترات مالية سابقة ومستقبل أدائها